



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول - كانون الثاني / يناير - آذار / مارس

2025



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول

كانون الثاني / يناير – آذار/ مارس
2025

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

خبير اقتصادي

إعتماد

المهندس جمال عيسى اللوغاني

الأمين العام



تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواقعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال صناعة الطاقة في الدول الأعضاء التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الربع الأول من عام 2025.

والجدير بالملاحظة، أنه بدءاً من هذا العدد تم فصل الأجزاء التي تتناول التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة، والهيدروجين كوقود للمستقبل، وتحولات الطاقة، والتطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ في تقرير متابعة منفصل سيصدر بشكل ربع سنوي أيضاً.

أما التقرير الذي بين أيدينا فيتناول الجزء الأول منه التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. والجزء الثاني، يستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. فيما خصص الجزء الثالث لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط. ويتناول الجزء الرابع الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويتطرق الجزء الخامس إلى الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب. ويستعرض الجزء السادس والأخير من التقرير أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثاني 2025. والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على التطورات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغانى



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
8	المؤشرات الرئيسية للسوق البترولية العالمية خلال الربع الأول من عام 2025
11	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
14	1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
14	2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
14	ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية
14	1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
14	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
19	ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام
22	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
22	- أسعار الغازولين الممتاز
24	- أسعار زيت الغاز
25	- أسعار زيت الوقود
25	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام
25	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
25	الإمدادات النفطية العالمية
27	إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها
27	- دول أوبك
27	- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون
28	إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون
30	- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة
34	- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري في الولايات المتحدة
35	الطلب العالمي على النفط
36	- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
38	- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
40	مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
40	- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
43	- المخزون التجاري العالمي
43	- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)
44	- المخزون الاستراتيجي
44	- إجمالي المخزون العالمي
46	ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
46	- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)
46	- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة
47	- نشاط المضاربات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
47	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
47	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية
51	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
52	ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
53	4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية
59	ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية
59	1. قرارات دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون
60	2. ازدواجية التوجهات في سياسة الطاقة الأمريكية
64	رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك
64	1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
65	2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
66	3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء
67	خامساً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب
67	1. أسعار النفط الخام
68	2. الإمدادات النفطية العالمية
68	3. الطلب العالمي على النفط
70	سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثاني 2025



رقم الصفحة	قائمة الأشكال
13	الشكل (1) التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية
16	الشكل (2) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك
17	الشكل (3) المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي
18	الشكل (4) المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء
24	الشكل (5) المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية
26	الشكل (6) التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
28	الشكل (7) التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية
31	الشكل (8) أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة
32	الشكل (9) أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح
33	الشكل (10) متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة
34	الشكل (11) تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي
36	الشكل (12) التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط
43	الشكل (13) تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
45	الشكل (14) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
58	الشكل (15) التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية
65	الشكل (16) مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبك
66	الشكل (17) مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبك

رقم الصفحة	قائمة الجداول
13	الجدول (1) تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية
16	الجدول (2) متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية
23	الجدول (3) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية
26	الجدول (4) تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
33	الجدول (5) متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
35	الجدول (6) تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
38	الجدول (7) تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
40	الجدول (8) تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
45	الجدول (9) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
50	الجدول (10) تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
50	الجدول (11) تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
57	الجدول (12) تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
59	الجدول (13) مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية، خلال الفترة (أبريل 2025 – ديسمبر 2026)
60	الجدول (14) خطة تعويض الزيادة في الإنتاج لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية، خلال الفترة (مارس 2025 – يونيو 2026)
64	الجدول (15) التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء



المؤشرات الرئيسية للسوق البترولية العالمية خلال الربع الأول من عام 2025

المتوسط الربع السنوي لأسعار النفط الخام



الأسعار الفورية

سلة خامات أوبك: 76.7 دولار/برميل

خام برنت: 75.6 دولار/برميل

خام غرب تكساس الأمريكي: 71.5 دولار/برميل

خام دبي: 77 دولار/برميل

الأسعار الآجلة

عقود خام برنت: 74.9 دولار/برميل

عقود خام غرب تكساس الأمريكي: 71.4 دولار/برميل

الإمدادات النفطية



الدول الأعضاء في أوبك: 26.5 مليون برميل/يوم

الإجمالي العالمي: 103.1 مليون برميل/يوم

دول أوبك المشاركة في إعلان التعاون: 32.4 مليون برميل/يوم

دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون: 16.9 مليون برميل/يوم

الدول غير المشاركة في إعلان التعاون: 53.8 مليون برميل/يوم

النفط الصخري الأمريكي: 9.028 مليون برميل/يوم

الطلب على النفط



الدول الأعضاء في أوبك: 6.2 مليون برميل/يوم

الإجمالي العالمي: 104.1 مليون برميل/يوم

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 45.2 مليون برميل/يوم

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 59 مليون برميل/يوم

المخزونات النفطية



الإجمالي العالمي من المخزونات التجارية والاستراتيجية: 9.388 مليار برميل
المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 2.712 مليار برميل
المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 3.676 مليار برميل
المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم): 1.436 مليار برميل
المخزون الاستراتيجي: 1.565 مليار برميل

التجارة النفطية



الولايات المتحدة الأمريكية

الواردات: 6.1 مليون ب/ي من النفط الخام، 1.7 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
الصادرات: 4.1 مليون ب/ي من النفط الخام، 6.9 مليون ب/ي من المنتجات النفطية

الصين

الواردات: 11 مليون ب/ي من النفط الخام، 0.8 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
الصادرات: 1 مليون ب/ي من المنتجات النفطية

الهند

الواردات: 5 مليون ب/ي من النفط الخام، 1 مليون ب/ي من المنتجات النفطية
الصادرات: 1.4 مليون ب/ي من المنتجات النفطية

صناعة تكرير النفط الخام



إجمالي كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية: 81.2 مليون ب/ي
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 46 مليون ب/ي
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 35.2 مليون ب/ي

صادرات النفط الخام المُقدرة لدول أوابك



كمية الصادرات المُقدرة لدول أوابك: 16.2 مليون ب/ي
قيمة الصادرات المُقدرة لدول أوابك: 112.7 مليار دولار



الآفاق المستقبلية على المدى القريب



الإمدادات النفطية في الربع الثاني من عام 2025 توقعات منظمة أوبك:

الدول غير المشاركة في إعلان التعاون: 53.9 مليون ب/ي

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

الإجمالي العالمي: 103.8 مليون ب/ي

دول أوبك: 32.6 مليون ب/ي

دول خارج أوبك: 71.2 مليون ب/ي

الطلب على النفط في الربع الثاني من عام 2025 توقعات منظمة أوبك:

الإجمالي العالمي: 104.3 مليون ب/ي

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 45.5 مليون ب/ي

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 58.8 مليون ب/ي

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

الإجمالي العالمي: 103.3 مليون ب/ي

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 45.3 مليون ب/ي

دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 58 مليون ب/ي

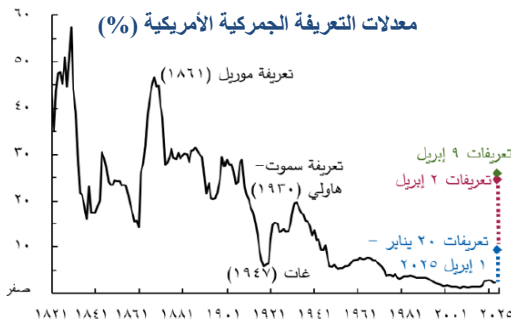
أسعار النفط الخام في الربع الثاني من عام 2025 توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

خام برنت: 65.04 دولار/برميل

خام غرب تكساس الأمريكي: 60.85 دولار/برميل

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول عام 2025 منعطفاً حاسماً في ظل أوضاع تتسم بالتقلب وعدم اليقين، مدفوعة بتصاعد التوترات التجارية وتغير أولويات السياسات الاقتصادية في العديد من الدول. حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن فرض تعريفات جمركية جديدة، هي الأكبر منذ قرن من الزمان، على كافة شركائها التجاريين الذين قاموا من جهتهم باتخاذ مجموعة من الإجراءات المضادة، مما شكل صدمة سلبية كبيرة لنمو الاقتصاد العالمي وأفاقه المستقبلية –



لا سيما في ظل عدم إمكانية التنبؤ بتطورات تلك التدابير. وفي هذا السياق، انكمش أداء الاقتصاد الأمريكي للمرة الأولى منذ عام 2022 انعكاساً لتصاعد التوترات التجارية وارتفاع مستويات عدم اليقين السياسي التي أدت إلى اضطرابات في سلاسل الإمدادات

وزيادة الواردات قبل فرض الرسوم الجمركية المتبادلة، مما أثر سلباً على العديد من القطاعات مثل قطاع الطاقة، كما تراجع الطلب المحلي متأثراً بارتفاع معدل البطالة. هذا وتُشير البيانات الأولية لمكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي انكماشاً بنسبة 0.3% على أساس سنوي في الربع الأول 2025.

في حين حقق الاقتصاد الصيني نمواً ملحوظاً بمعدل 5.4% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2025، مدفوعاً بزيادة الصادرات قبل تطبيق الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة، والسياسات التحفيزية الحكومية التي ساهمت في تعزيز الاستهلاك المحلي والاستثمار، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 6.5%، ومبيعات التجزئة بنسبة 4.6%، مما يعكس تحسناً في الطلب المحلي. واستمر التباطؤ الملحوظ في أداء اقتصاد منطقة اليورو، تزامناً مع تصاعد التوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أثرت سلباً على الصادرات، خاصة في قطاع السيارات، لتتراجع توقعات نمو الاقتصاد الألماني إلى صفر في المائة، يأتي ذلك وسط ضعف الاستثمار، والتراجع في ثقة المستهلكين، والأفاق الاقتصادية غير المؤكدة.

واستمراراً لسعي مجموعة أوبك+ نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل استمرار



التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، قررت دول أوبك+ التي أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط الخام، بما في ذلك السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان، المضي قدماً في العودة التدريجية والمرنة للتعديلات الطوعية البالغة 2.2 مليون ب/ي، اعتباراً من 1 أبريل 2025، مع الحفاظ على القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة للسوق النفطية.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أبريل 2025، إلى أن تفاقم مخاطر التطورات السلبية يهيمن على آفاق نمو الاقتصاد العالمي، فقد يُفضي تصعيد حرب تجارية وزيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، إلى انخفاض إضافي في معدلات النمو الاقتصادي على المدى القريب والمدى البعيد. ويمكن أن يؤدي تباعد مواقف السياسات وسرعة تحولها إلى موجة جديدة من إعادة تسعير الأصول وتعديلات في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال، لا سيما في الاقتصادات التي بلغت بالفعل نقطة المديونية الحرجة. وقد يترتب على ذلك اتساع نطاق عدم الاستقرار المالي والإضرار بالنظام النقدي العالمي. وعلى الجانب الإيجابي يمكن أن يؤدي تهدئة التصعيد الناجم عن التعريفات الجمركية الأمريكية وإبرام اتفاقات جديدة تضمن وضوح السياسات التجارية واستقرارها إلى زيادة النمو العالمي.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2024 بمعدل 3.3%، وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من التقديرات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.2%. في حين تشير التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 2.8% في عام 2025، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.3%، كما يوضح الجدول (1) والشكل (1).

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2024 - 2025)، (%)

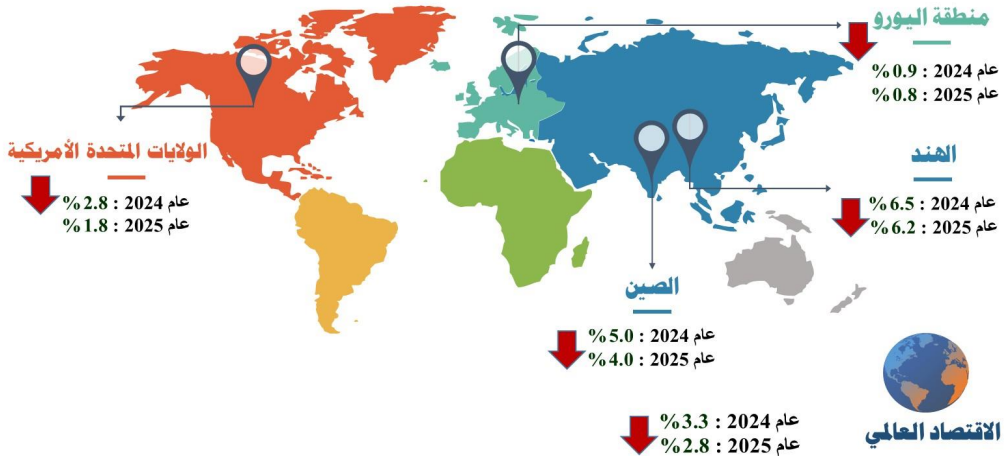
التغير في التوقعات الأولية		التوقعات الأولية يناير 2025		التوقعات الأولية أبريل 2025		
2025	2024	2025	2024	2025	2024	
(0.5)	0.1	3.3	3.2	2.8	3.3	العالم
(0.5)	0.1	1.9	1.7	1.4	1.8	الاقتصادات المتقدمة
(0.9)	—	2.7	2.8	1.8	2.8	الولايات المتحدة
(0.2)	0.1	1.0	0.8	0.8	0.9	منطقة اليورو
(0.5)	0.2	1.6	0.9	1.1	1.1	المملكة المتحدة
(0.5)	0.3	1.1	(0.2)	0.6	0.1	اليابان
(0.6)	0.2	4.6	4.8	4.0	5.0	الصين
(0.3)	—	6.5	6.5	6.2	6.5	الهند
(0.2)	(0.3)	2.2	3.7	2.0	3.4	البرازيل
0.1	0.3	1.4	3.8	1.5	4.1	روسيا

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2025، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2025.

الشكل (1)

التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2024 - 2025)، (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2025.



1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2025 بمعدل 1.4% وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 1.9%، ويعكس الانخفاض في التوقعات تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي متأثراً بزيادة حالة عدم اليقين والتوترات الجيوسياسية وتباطؤ نمو الاستهلاك المتوقع. واستمرار ضعف نمو اقتصاد منطقة اليورو ليستقر عند معدل 0.8%، بسبب تصاعد حالة عدم اليقين وفرض التعريفات الجمركية. فضلاً عن التراجع في معدل النمو الاقتصادي بكافة الاقتصادات المتقدمة الأخرى، كما يوضح الجدول (1).

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث انخفضت توقعات معدل نمو اقتصاد الصين في عام 2025 إلى 4% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 4.6%، بسبب الرسوم الجمركية الأمريكية. وتراجعت تقديرات النمو الاقتصادي في الهند إلى نحو 6.2% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 6.5%، انعكاساً لضعف الاستهلاك الخاص في المناطق الريفية نتيجة تصاعد التوترات التجارية. كما انخفض معدل النمو الاقتصادي المتوقع في البرازيل بمعدل 0.2% وسط تسارع معدل التضخم السنوي. في حين يتوقع أن يشهد الاقتصاد الروسي نمواً بمعدل 1.5% في عام 2025 وهو مستوى أعلى بشكل طفيف من التوقعات السابقة البالغة 1.4%، حيث سيتأثر سلباً بتباطؤ الاستهلاك الخاص والاستثمار بسبب تراجع سوق العمل وتباطؤ وتيرة نمو الأجور.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2025 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت الأسعار الفورية للنفط الخام تبايناً في اتجاهاتها خلال الربع الأول من عام 2025، حيث شهدت انتعاشاً ملحوظاً في شهر يناير بدعم رئيسي من حالة عدم اليقين بشأن إمدادات النفط على

المدى القصير بسبب سياسات التجارة الأمريكية التي قد تعطل تدفقات النفط الخام، إلى جانب انحسار المخاوف بشأن الطلب على النفط في الصين، وانخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية، ونشاط الشراء القوي في السوق الفورية – لا سيما لأحجام التحميل على المدى القصير – في ظل توجه مصافي التكرير لتأمين الإمدادات. يأتي ذلك قبل أن تتخفض الأسعار في شهر فبراير متأثرة بعمليات البيع المكثفة في سوق العقود الآجلة للنفط وتراجع علاوة مخاطر الإمدادات، فضلاً عن انخفاض الطلب في السوق الفورية في ظل تراجع استهلاك المصافي العالمية بسبب أعمال الصيانة الموسمية، وزيادة مخزونات النفط الخام الأمريكية، وارتفاع توافر إمدادات النفط الخام في شمال غرب أوروبا وساحل خليج المكسيك الأمريكي. وواصلت الأسعار الفورية للنفط الخام انخفاضها في شهر مارس تزامناً مع انخفاض أسعار العقود الآجلة للنفط، وتراجع علاوات مخاطر الإمدادات، وانخفاض هوامش التكرير في جميع الأسواق الرئيسية، وانخفاض استهلاك مصافي التكرير في ظل موسم الصيانة، وارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية، والمؤشرات على وفرة الإمدادات في حوض الأطلسي.

وبشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2025 بمقدار 3.2 دولار/برميل، أي بنسبة 4.4% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 76.7 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بنسبة 5.1% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويوضح **الجدول (2) والشكل (2)**، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2024 – 2025).



الجدول (2)

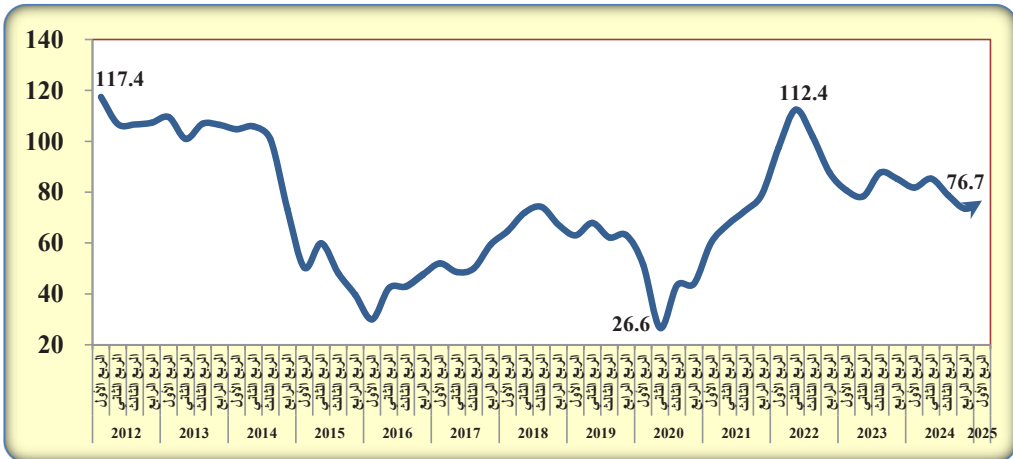
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس
وبعض الخامات العربية، (2024 - 2025)
(دولار/برميل)

الخامات	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024	الربع الثالث 2024	الربع الرابع 2024	الربع الأول 2025	التغير عن الربع الأول 2024
سلة أوبك منها :	81.8	85.3	78.8	73.5	76.7	3.2 (5.1)
خليط الصحراء الجزائري	85.0	85.1	81.1	75.7	76.4	0.7 (8.6)
العربي الخفيف السعودي	83.4	87.2	80.4	75.0	78.5	3.5 (4.9)
مربان الاماراتي	81.5	85.3	78.4	73.7	76.9	3.2 (4.6)
خام التصدير الكويتي	82.1	86.6	79.7	74.0	78.0	3.9 (4.1)
السدره الليبي	83.0	83.9	79.3	72.6	74.2	1.6 (8.8)
البصرة العراقي	79.9	83.5	77.8	72.2	75.8	3.6 (4.1)
خامات اخرى :						
دبي	81.3	85.3	78.2	73.4	77.0	3.5 (4.3)
البحري القطري	81.4	86.1	78.9	74.2	79.2	5.0 (2.2)
برنت	83.2	84.7	80.1	74.5	75.6	1.1 (7.6)
خام غرب تكساس	77.1	80.8	75.4	70.3	71.5	1.2 (5.6)

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2024 - أبريل 2025).

الشكل (2)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012-2025)
(دولار/برميل)



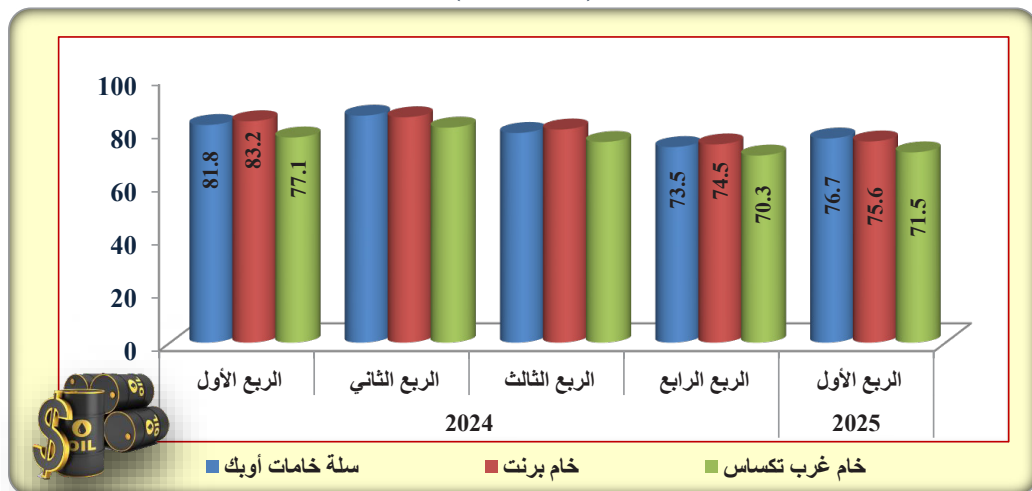
المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2012 - أبريل 2025).

شهد الربع الأول من عام 2025 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، تحولت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت 38.3° API - (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي 31° API - (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 1.3 دولار/برميل لصالح خام دبي في الربع الأول من عام 2025 مقارنة بحوالي 1.1 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع السابق. في حين انخفض متوسط سعر خام برنت بواقع 1.1 دولار/برميل عن متوسط أسعار سلة خامات أوبك، مقارنة بارتفاع بلغ 1 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الأول 2025 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بمقدار 3.5 دولار/برميل ليصل إلى نحو 77 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بمقدار 1.1 دولار/برميل ليبلغ 75.6 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي بمقدار 1.2 دولار/برميل ليبلغ نحو 71.5 دولار/برميل. ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (3) والجدول (2).

الشكل (3)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2024 - 2025)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2024 - أبريل 2025).

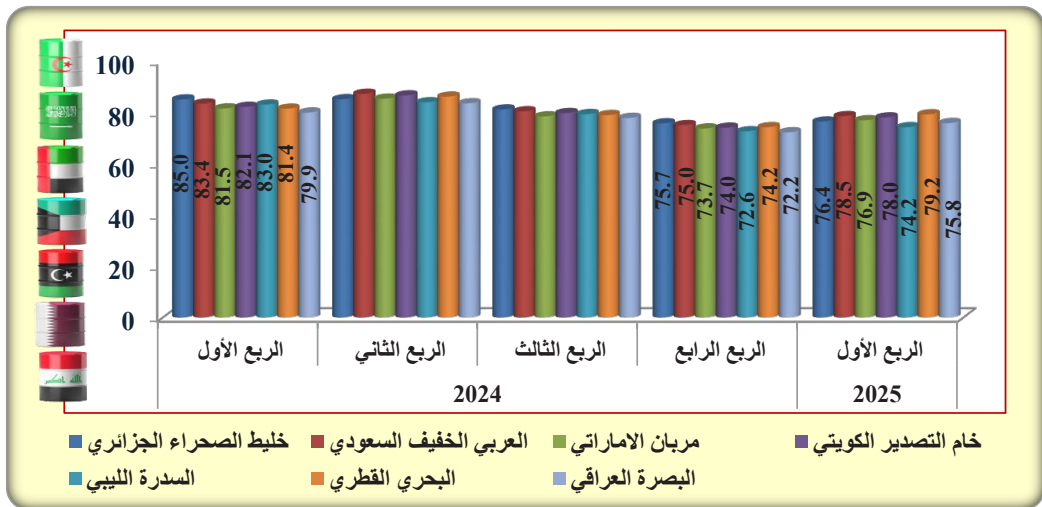


وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الأول من عام 2025 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 4.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 78.5 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 5.8% على أساس سنوي، وارتفع خام التصدير الكويتي بنسبة 5.3% ليلبغ 78 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 5% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام مريان الإماراتي بنسبة 4.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليلبغ نحو 76.9 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 5.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 2.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليلبغ 74.2 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 10.5% على أساس سنوي. وارتفعت أسعار الخام الجزائري والخام البحري القطري وخام البصرة العراقي بنسبة 0.9% و 6.8% و 5% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 76.4 دولار/برميل و 79.2 دولار/برميل و 75.8 دولار/برميل على التوالي، كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.

الشكل (4)

المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2024- 2025)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2024 – أبريل 2025).

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

ارتفع متوسط أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الأول من عام 2025. حيث سجلت عقود خام برنت مكاسب فصلية بلغت نسبتها حوالي 1.3% لتصل إلى 74.92 دولار/برميل، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي مكاسب فصلية بلغت نسبتها نحو 1.6% لتصل إلى 71.42 دولار/برميل. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى عدة أسباب من أهمها:

- النظرة المتفائلة بشأن النمو الاقتصادي في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط، بدعم من الإعلان عن تحفيز إضافي، وتسارع نمو مبيعات التجزئة، مما يدعم الطلب على النفط.
- فرض عقوبات أمريكية جديدة على صادرات النفط الخام الإيرانية، تستهدف التجار ومشغلي ناقلات الشحن الذين يبيعون وينقلون النفط الإيراني، والتوجه لوضع خطة أمريكية لتفتيش ناقلات النفط الإيرانية في البحر.
- فرض عقوبات تستهدف للمرة الأولى مصفاة تكرير نفط صينية مستقلة من بين كيانات وسفن أخرى تقوم بتوريد النفط الخام الإيراني إلى الصين، وإصدار مجموعة موانئ شاندونج الصينية إشعاراً يحظر على السفن النفطية الخاضعة للعقوبات الأمريكية دخول شبكتها من الموانئ، مما قد يقيد واردات النفط الخام إلى محطات الطاقة الرئيسية على الساحل الشرقي للصين.
- تشديد العقوبات الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة في روسيا، بإعلان إنهاء صلاحية ترخيص يسمح بمعاملات الطاقة مع المؤسسات المالية الروسية، واستهداف منتجي النفط الروسي والناقلات والوسطاء والتجار والموانئ، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الشحن، وتوجه الهند والصين وبعض الدول الأوروبية إلى البحث عن مصادر بديلة للإمدادات.
- الخطط المقدمة من سبع دول أعضاء في مجموعة أوبك+ (العراق، الكويت، السعودية، الإمارات، كازاخستان، عُمان، روسيا) بإجراء تخفيضات في الإنتاج يبلغ إجماليها 4.2 مليون ب/ي خلال الفترة (مارس 2025 – يونيو 2026)، لتعويض الإنتاج الزائد عن المستوي المتفق عليه.
- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن إنهاء الترخيص الممنوح لشركة Chevron لتصدير النفط الخام الفنزويلي منذ عام 2022.



- تزايد اضطرابات الإمدادات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، حيث انخفضت تدفقات النفط من خط أنابيب Consortium في بحر قزوين بنسبة 30 – 40%. كما أدى استهداف محطة ضخ خط أنابيب Kropotkinskaya لخفض تدفقات النفط من كازاخستان.
- مخاوف نقص الإمدادات المرتبطة باضطرابات الطقس، حيث تم إغلاق بعض مصافي التكرير الواقعة على ساحل الخليج الأمريكي بشكل مؤقت، بسبب العاصفة الشتوية Enzo التي عطلت العديد من منصات الإنتاج وعمليات الشحن. كما توقفت عمليات تحميل النفط الخام من ميناء Novorossiisk الروسي مؤقتاً بسبب حدوث اضطرابات الطقس.
- قرار الرئيس الأمريكي في السادس من مارس بإعفاء البضائع من كندا والمكسيك بموجب اتفاقية التجارة لأمريكا الشمالية لمدة شهر من التعريفات الجمركية البالغة 25%. وتأجيل فرض التعريفات الجمركية الأميركية المتبادلة على الواردات من عدد من الدول، وهو ما عزز الآمال بشأن إمكانية تجنب حرب تجارية من شأنها أن تضر بالاقتصاد العالمي والطلب على الطاقة.
- ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية المستخدمة كوقود التدفئة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بسبب البرد القارس في شهر يناير.

في حين ساهمت عدة عوامل أخرى في الحد من ارتفاع أسعار النفط الأجلة خلال الربع الأول من عام 2025، من أهمها:

- تراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط – وما يرتبط بذلك من توقعات حيال وقف استهداف حركة التجارة النفطية في البحر الأحمر.
- إعلان الرئيس الأمريكي الجديد حالة الطوارئ الوطنية للطاقة، وإعادة تعبئة المخزونات الاستراتيجية من النفط حتى الذروة، والتراجع عن القيود البيئية المفروضة على البنية التحتية للطاقة كجزء من خطط تعزيز إنتاج النفط، مما أثار التوقعات بشأن ارتفاع إنتاج النفط الأمريكي.
- قرار الدول الثماني الأعضاء في مجموعة أوبك+، التي أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، وهي كل من السعودية والكويت والإمارات والعراق وروسيا وكازاخستان والجزائر وعمان، بالمضي قدماً في زيادة إنتاج النفط الخام المخطط لها للمرة الأولى منذ عام 2022، بهدف دعم استقرار وتوازن السوق النفطية العالمية.

- دعوة الرئيس الأمريكي بالتحرك لخفض أسعار النفط، مما يثير المخاوف بشأن اقتصاديات مشروعات النفط العالمية الجديدة التي تدعو صناعة الطاقة إلى زيادة استثماراتها.
 - رفع الرسوم الجمركية الأمريكية على واردات الصلب والألومنيوم إلى 25%، دون استثناءات، ويعد الصلب عنصراً أساسياً في صناعة منصات النفط وخطوط الأنابيب. وإمكانية فرض تعريفات جمركية أمريكية جديدة على الشركاء التجاريين الرئيسيين، وهو ما قد يكون له عواقب سلبية محتملة على نمو الاقتصاد العالمي وأفاق الطلب على الطاقة. والمخاوف من أن تؤدي الحرب التجارية المحتملة بين الولايات المتحدة والصين إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والطلب على النفط.
 - خفض مصافي تكرير النفط الخام الآسيوية لمعدلات التشغيل إلى أدنى مستوياتها منذ بداية جائحة فيروس كورونا، على خلفية تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية على روسيا - أحد المصادر الرئيسية لإمدادات النفط الخام في الصين.
 - ارتفاع توقعات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية على المدى الطويل بأعلى وتيرة شهرية لها منذ عام 1993، مما أثار المخاوف بشأن الطلب المستقبلي على الطاقة.
 - الشكوك بشأن توقعات الطلب الأمريكي على الطاقة المرتبط بتشغيل مراكز بيانات تطبيقات الذكاء الصناعي، على خلفية ظهور تطبيقات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.
- وقد شهد الربع الأول من عام 2025 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد تقلص متوسط الفروقات بينهما إلى 3.50 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بالمقارنة مع 3.70 دولار/برميل خلال الربع السابق. حيث تلقى خام غرب تكساس دعماً من انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية في شهر يناير وانخفاضها في مركز التخزين الرئيسي Cushing خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر مارس، والطلب القوي من المصافي الأمريكية وسط مخاوف من انقطاع الإمدادات بسبب الرسوم الجمركية على واردات الطاقة من كندا والمكسيك. وفي الوقت نفسه، أدى تراجع التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط إلى خفض علاوة المخاطر المرتبطة بخام برنت، فضلاً عن وفرة المعروض في سوق النفط الخام الخفيف الحلو في حوض الأطلسي خلال شهر مارس.



ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

شهدت متوسطات أسعار المنتجات النفطية المختلفة ارتفاعاً في اتجاهاتها على أساس فصلي خلال الربع الأول من عام 2025 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم، وينسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج، باستثناء سعر الغازولين الممتاز في سوق سنغافورة الذي شهد انخفاض طفيف.

- أسعار الغازولين الممتاز

ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق البحر المتوسط خلال الربع الأول 2025 بنسبة 1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 85.7 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 13.9% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط السعر في سوق الخليج الأمريكي بنسبة 6.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 95.8 دولار/برميل، بدعم من الانقطاعات المؤقتة في نشاط مصافي التكرير بسبب اضطرابات الطقس في شهر يناير، وتزايد عمليات إغلاق المصافي المخطط لها في شهر فبراير، وانخفاض مخزونات الغازولين في ظل تحسن الطلب المحلي خلال شهر مارس 2025.

تجدر الإشارة إلى أن أسعار الغازولين تختلف ما بين الولايات الأمريكية، مما يعكس التغير في ظروف الإمدادات والطلب المحلية، ومواصفات الوقود المختلفة المطلوبة بموجب قوانين الولايات المختلفة والضرائب. وعادة ما تكون أسعار الغازولين على الساحل الغربي هي الأعلى بسبب الارتباطات المحدودة للمنطقة مع مراكز التكرير الرئيسية الأخرى، وظروف الإمداد والطلب المحلية الصارمة، ومتطلبات مواصفات الغازولين الأكثر تكلفة في التصنيع. في حين تكون أسعار الغازولين على ساحل الخليج عادة هي الأدنى، حيث يتواجد الجزء الأكبر من طاقة التكرير في الولايات المتحدة ويتجاوز إنتاج الغازولين مستويات الطلب.

وارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق روتردام خلال الربع الأول 2025 بنسبة 0.2% فقط على أساس فصلي ليصل إلى 89.1 دولار/برميل، حيث تلقت الأسعار دعماً من تراجع نشاط مصافي التكرير خلال شهر يناير، وانخفاض مخزونات الغازولين في مركز Amsterdam-Rotterdam-Antwerp خلال شهر فبراير، في حين كان لضعف كمية الصادرات دوراً في الحد من ارتفاع الأسعار. بينما شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق سنغافورة انخفاضاً بنسبة 0.5% على أساس فصلي ليبلغ نحو 84.7 دولار/برميل.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الأول من عام 2025، تلتها سوق روتردام ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح **الجدول (3) والشكل (5)**.

الجدول (3)

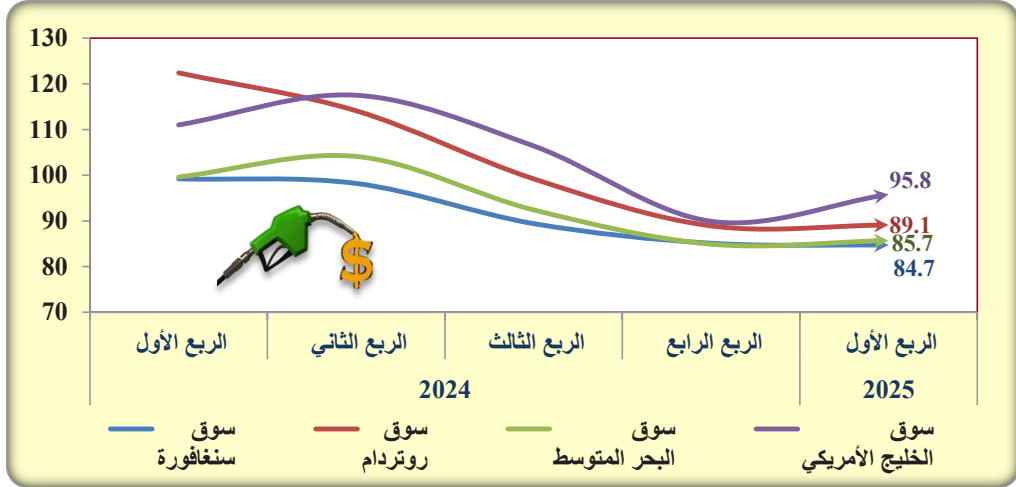
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2024 – 2025)
(دولار/ برميل)

السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الأول 2024			
سنغافورة	99.2	104.0	102.0
روتردام	122.4	112.0	74.7
البحر المتوسط	99.6	109.6	80.3
الخليج الأمريكي	111.0	82.7	67.3
الربع الثاني			
سنغافورة	98.2	99.7	97.4
روتردام	114.1	104.0	75.1
البحر المتوسط	104.1	102.9	79.7
الخليج الأمريكي	117.5	80.6	72.9
الربع الثالث			
سنغافورة	89.4	91.7	90.6
روتردام	99.2	95.7	72.9
البحر المتوسط	92.4	95.6	76.8
الخليج الأمريكي	106.4	87.8	69.2
الربع الرابع			
سنغافورة	85.1	88.5	88.2
روتردام	88.9	91.2	72.5
البحر المتوسط	84.9	90.6	76.2
الخليج الأمريكي	89.9	85.4	66.9
الربع الأول 2025			
سنغافورة	84.7	90.9	90.0
روتردام	89.1	94.5	74.7
البحر المتوسط	85.7	93.0	77.6
الخليج الأمريكي	95.8	89.7	67.4
الربع الرابع 2024			
سنغافورة	(0.5)	2.3	1.8
روتردام	0.1	3.3	2.2
البحر المتوسط	0.9	2.5	1.4
الخليج الأمريكي	5.9	4.3	0.5
التغير عن الربع الأول 2024			
سنغافورة	(14.5)	(13.1)	(12.1)
روتردام	(33.3)	(17.5)	0.1
البحر المتوسط	(13.8)	(16.6)	(2.7)
الخليج الأمريكي	(15.2)	7.0	0.1

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2024 – أبريل 2025).



الشكل (5) المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2025-2024) (دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2024 – أبريل 2025).

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الأول من عام 2025 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق روتردام وسوق البحر المتوسط، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. استأثر **سوق روتردام** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 94.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 3.6% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 15.6% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها **سوق البحر المتوسط** بمتوسط سعر 93 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 2.7% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 15.1% على أساس سنوي. ثم **سوق سنغافورة** بمتوسط سعر بلغ 90.9 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 2.6% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 12.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى متوسط للأسعار بلغ حوالي 89.7 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة ارتفاع بلغت 5% على أساس فصلي و 8.5% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في سوق سنغافورة خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 2% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 90 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 11.9% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في سوق البحر المتوسط بنسبة 1.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 77.6 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 3.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في سوق روتردام بنسبة 3.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 74.7 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 0.1% فقط على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في سوق الخليج الأمريكي خلال الربع الأول 2025 بنسبة 0.8% على أساس فصلي ليبلغ 67.4 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 0.1% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط

ساد خلال الربع الأول من عام 2025 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي¹) ارتفاعاً بلغ حوالي 676 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2025، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 103.1 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من كازاخستان وليبيا ونيجيريا وإيران المشاركين في إعلان التعاون “Declaration of Cooperation “Doc”، وارتفاع الإمدادات من كندا والدول الآسيوية. في حين كان لانخفاض الإمدادات من أذربيجان والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وروسيا ودول أوروبا ودول آسيا/المحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دوراً في الحد من ارتفاع الإمدادات النفطية العالمية، كما يوضح الجدول (4) والشكل (6).

¹ هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كموائيل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.



الجدول (4)

تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2024 – 2025)

(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الإمدادات النفطية العالمية	الدول الأخرى	الدول المشاركة في إعلان التعاون ²			
		الإجمالي	دول خارج أوبك	دول أوبك	
102.1	52.6	49.5	17.4	32.1	الربع الأول 2024
102.4	53.1	49.3	17.1	32.2	الربع الثاني
102.2	53.2	49.0	16.9	32.1	الربع الثالث
102.4	53.6	48.8	16.7	32.2	الربع الرابع
103.1	53.8	49.3	16.9	32.4	الربع الأول 2025
0.7	0.2	0.5	0.2	0.2	الربع الرابع 2024
1.0	1.2	(0.2)	(0.5)	0.3	الربع الأول 2024

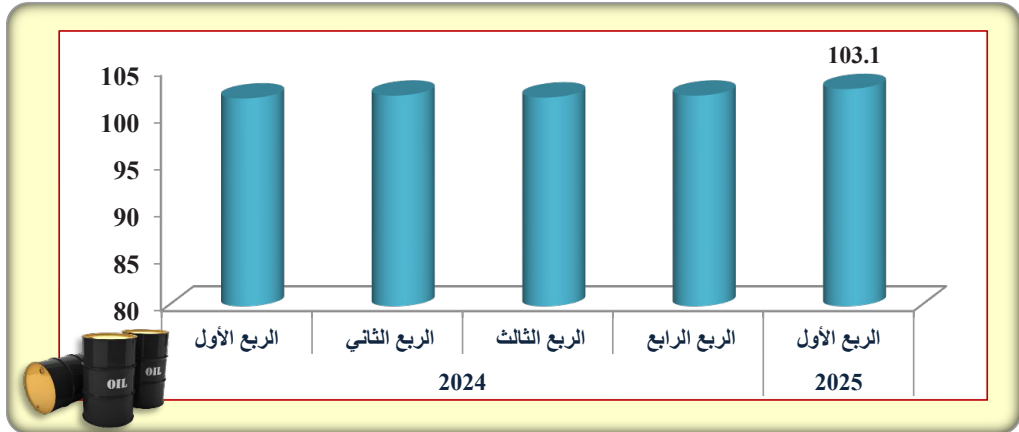
* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد مايو 2025.

الشكل (6)

التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2024-2025)

(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد مايو 2025.

² الدول المشاركة في إعلان التعاون تشمل: الدول الأعضاء في منظمة أوبك (السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، وليبيا، الجزائر، ونيجيريا، والكونغو، والجابون، وغينيا الاستوائية، وإيران، وفنزويلا)، وعشر دول منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك (روسيا، وكازخستان، وأذربيجان، والبحرين، وعمان، وماليزيا، والمكسيك، والسودان، وبروناي، وجنوب السودان).

■ إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها

- دول أوبك

ارتفعت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الأول من عام 2025 بمقدار 233 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 32.4 مليون برميل/يوم. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الأول من عام 2025، فقد بلغت نحو 31.4%، وهو نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من النفط الخام فقط خلال الربع الأول من عام 2025 بمقدار 123 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 26.784 مليون برميل/يوم. كما ارتفعت إمدادات أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بمقدار 110 ألف ب/ي لتبلغ نحو 5.64 مليون برميل/يوم. ويعزى ارتفاع امدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من ليبيا بمقدار 101 ألف ب/ي بدعم من تحسين العمليات التشغيلية وتحديث البنية التحتية وعودة الشركات الأجنبية لاستئناف الإنتاج وإطلاق جولات جديدة من عطاءات الاستكشاف. وارتفاع الإمدادات من نيجيريا بمقدار 36 ألف ب/ي نتيجة لجهود إصلاحات قطاع النفط وتكثيف التدابير الأمنية للقضاء على عمليات سرقة خطوط الأنابيب والتخريب، وعلى الرغم من الاضطرابات التي أدت إلى إغلاق مؤقت لعدد من خطوط الأنابيب خلال شهر مارس. فضلاً عن ارتفاع الإمدادات النفطية من إيران بمقدار 22 ألف ب/ي، على الرغم من تشديد العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون

ارتفعت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) من الدول المشاركة في إعلان التعاون من خارج أوبك خلال الربع الأول 2025 بمقدار 232 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 16.9 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الإمدادات من كازاخستان بمقدار 334 ألف ب/ي، بدعم من تشغيل توسعة حقل "Tengiz"، وعلى الرغم من استهداف محطة ضخ خط أنابيب Kropotkinskaya الذي تسبب في خفض تدفقات النفط من كازاخستان إلى روسيا بشكل مؤقت. وفي المقابل، شهدت أذربيجان انخفاضاً طفيفاً في إنتاج



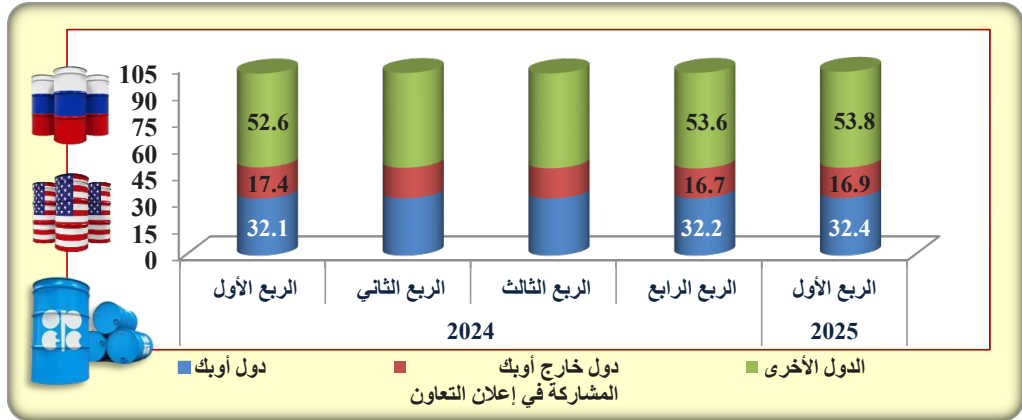
النفط بمقدار 18 ألف ب/ي، متأثراً باستمرار تراجع إنتاج الحقول النفطية البحرية الرئيسية مثل "Azeri-Chirag-Gunashli" التي تجاوزت ذروتها الإنتاجية منذ عام 2010. وانخفضت إمدادات المكسيك النفطية بنحو 61 ألف ب/ي، تزامناً مع استمرار نقص موارد شركة Pemex الحكومية اللازمة للاستثمار في استكشاف وتطوير حقول نفطية جديدة، مع نضوج الحقول القديمة وتدهورها، والانخفاضات الطبيعية في الحقول الرئيسية، والمشكلة التقنية المؤقتة المتمثلة في وجود كمية زائدة من الملح والماء في النفط الخام المنتج، مما دفع المكسيك لخفض تقديراتها لمتوسط إنتاج النفط الخام في عام 2025 بمقدار 129 ألف ب/ي. كما تراجعت الإمدادات من روسيا بمقدار 42 ألف ب/ي، تزامناً مع تشديد العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة الروسي، واستمرار استهداف البنية التحتية للطاقة في ظل التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا الذي تسبب في انخفاض تدفقات النفط من خط أنابيب Consortium في بحر قزوين بنسبة 30 - 40%، إلى جانب التوقف المؤقت لعمليات تحميل النفط من ميناء Novorossiisk الروسي بسبب حدوث عاصفة.

■ إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 211 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 53.8 مليون برميل/يوم، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (7)

التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (مليون ب/ي)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد مايو 2025.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الأول من عام 2025 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات النفطية من الدول الآسيوية – بما في ذلك الصين والهند – بحوالي 270 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 7.2 مليون ب/ي، وارتفاع الإنتاج من دول الأمريكيتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية) بنحو 40 ألف ب/ي لتصل إلى 27.9 مليون ب/ي.

وبالنسبة لإمدادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية³، ارتفع متوسط إمدادات كندا النفطية خلال الربع الأول من عام 2025 مسجلاً مستوى قياسي فصلي يبلغ نحو 6.2 مليون ب/ي، ويأتي ذلك بدعم من توسيع مشروعات الرمال النفطية، وتحسين الإنتاج، وبدء تشغيل منصات آبار إضافية في العديد من المرافق، كما تساهم فرص التصدير الجديدة بعد بدء تشغيل توسعة خط أنابيب Trans Mountain على تحفيز الإنتاج بشكل أكبر.

في المقابل، انخفض الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدي بنحو 110 ألف ب/ي في الربع الأول من عام 2025، ليصل إلى نحو 21.7 مليون ب/ي. حيث شهد شهر يناير 2025 انخفاضاً ملحوظاً في إنتاج النفط الخام الأمريكي بلغ مقداره 305 ألف ب/ي، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ شهر فبراير 2024 وهو نحو 13.1 مليون ب/ي، متأثراً بالعاصفة الشتوية "Enzo" التي تسببت في التوقف المؤقت لإنتاج ما يصل إلى 160 ألف ب/ي، أو ما يعادل 13% من إنتاج النفط في ولاية داكوتا الشمالية، فضلاً عن تراجع الإنتاج في ولايتي تكساس ونيو مكسيكو. يأتي ذلك قبل أن يتعافى متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي ليصل إلى نحو 13.5 مليون ب/ي في شهر فبراير ونحو 13.6 مليون ب/ي في شهر مارس، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى إعلان الرئيس الأمريكي حالة الطوارئ الوطنية للطاقة، وإعادة تعبئة المخزونات الاستراتيجية من النفط حتى الذروة، والتراجع عن القيود البيئية المفروضة على البنية التحتية للطاقة كجزء من خطط تعزيز إنتاج النفط الخام.

³ تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.



وانخفضت الإمدادات النفطية من دول أوروبا في الربع الأول 2025 بنحو 70 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 3.58 مليون برميل/يوم. وقد انخفضت الإمدادات من النرويج، تزامناً مع بدء تراجع إنتاج النفط الخام من حقل "Johan Sverdrup" عقب تسجيله مستوى قياسي بلغ نحو 756 ألف ب/ي في شهر سبتمبر 2024. كما انخفضت الإمدادات النفطية في المملكة المتحدة لتصل إلى نحو 0.8 مليون ب/ي في شهر فبراير 2025.

أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ارتفعت إمدادات الصين النفطية خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 180 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 4.69 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى زيادة إنتاج النفط الخام من حقول Shengli، وXibei، وJilin، وPeng Lai، وTarim خلال شهري فبراير ومارس، حيث بدأت شركة النفط الوطنية الصينية الإنتاج من المرحلة الأولى من مشروع تطوير حقل نفطي في خليج Bohai الواقع شرق الصين. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية في الصين من خلال الاستثمارات في حفر الآبار وتعزيز مشروعات استخراج النفط، وسط جهود شركات النفط المملوكة للدولة لضمان أمن إمداداتها من الطاقة.

في حين انخفضت الإمدادات النفطية من دول أمريكا اللاتينية بحوالي 40 ألف ب/ي على أساس فصلي، لتصل إلى نحو 7.39 مليون ب/ي خلال الربع الأول من عام 2025. حيث تراجعت الإمدادات النفطية من البرازيل في شهر يناير متأثرة بضعف الأداء في العديد من المنصات البحرية، قبل أن ترتفع بعد ذلك، بدعم من حقل Búzios الذي حقق إنتاجاً قياسيًّا بلغ نحو 800 ألف ب/ي عقب وصول وحدة الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة السادسة (Almirante Tamandaré)، وعلى الرغم من استمرار المشاكل التشغيلية ومشاكل السلامة في العديد من المنصات البحرية.

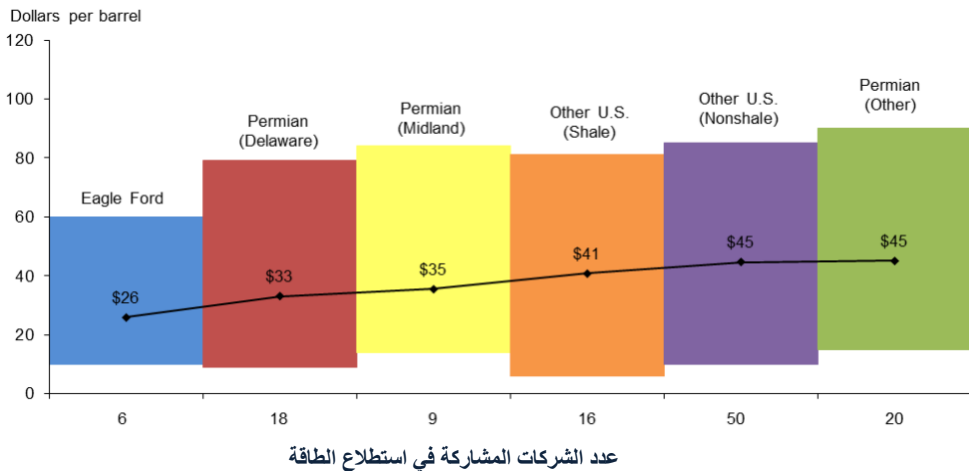
- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية⁴، وتطور عدد الحفارات العاملة
انخفض متوسط إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول 2025 بنحو 120 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.3% على أساس فصلي، ليلعب نحو 9 مليون ب/ي، مرتفعاً بنسبة

⁴ يمثل إنتاج سبع تكوينات جيولوجية لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تكوينات، Eagle Ford، Bakken، Austin Chalk، Niobrara، Permian، Mississippian، Woodford، بالإضافة إلى عدة تكوينات أخرى.

4.2% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 67.2% من متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ نحو 13.4 مليون ب/ي خلال الربع الأول من عام 2025. تجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية التي تؤثر على إنتاج النفط الصخري الأمريكي، هو استمرار التزام عدد كبير من شركات الطاقة الأمريكية المنتجة بالانضباط الرأسمالي "Capital Discipline" وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية، وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر أبريل 2025، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 26 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 45 دولار/برميل في منطقة Permian (باستثناء حقلي Delaware و Midland)، وهو مستوى أقل من التقديرات السابقة التي بلغ حدها الأدنى 31 دولار/برميل في منطقة Permian، كما يوضح الشكل (8).

الشكل (8) أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة بالفعل

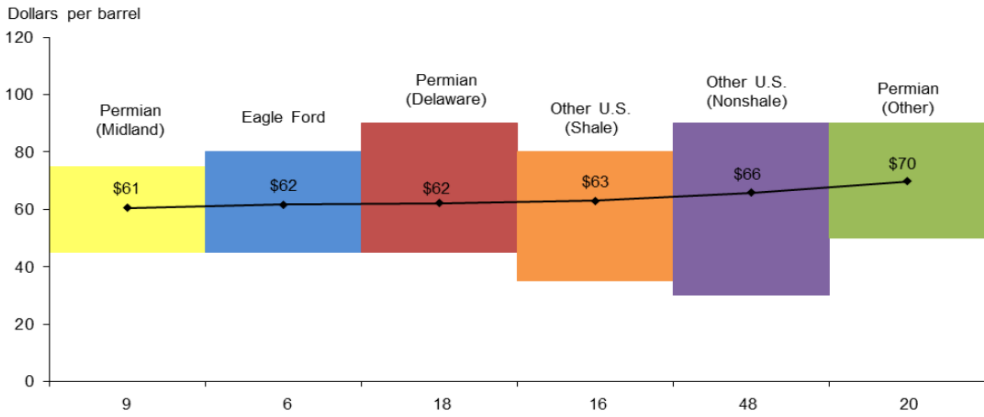


المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 4 أبريل 2025.



في حين تحتاج شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد مربح إلى سعر يتراوح ما بين 61 دولار/برميل في منطقة Permian (حقل Midland) و 70 دولار/برميل في الحقول الأخرى بمنطقة Permian باستثناء حقل Delaware، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت بين 59 إلى 70 دولار/برميل، كما يوضح الشكل (9).

الشكل (9) أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح



عدد الشركات المشاركة في استطلاع الطاقة

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 4 أبريل 2025.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط العاملة خلال الربع الأول من عام 2025، تظهر التقديرات ارتفاع هذا المتوسط بمقدار 3 حفارات فقط مقارنة بالربع السابق ليبلغ عددها حوالي 565 حفارة، وهو مستوى منخفض بمقدار 28 حفارة على أساس سنوي، كما يوضح الجدول (5) والشكل (10).

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة،
(2024 – 2025)

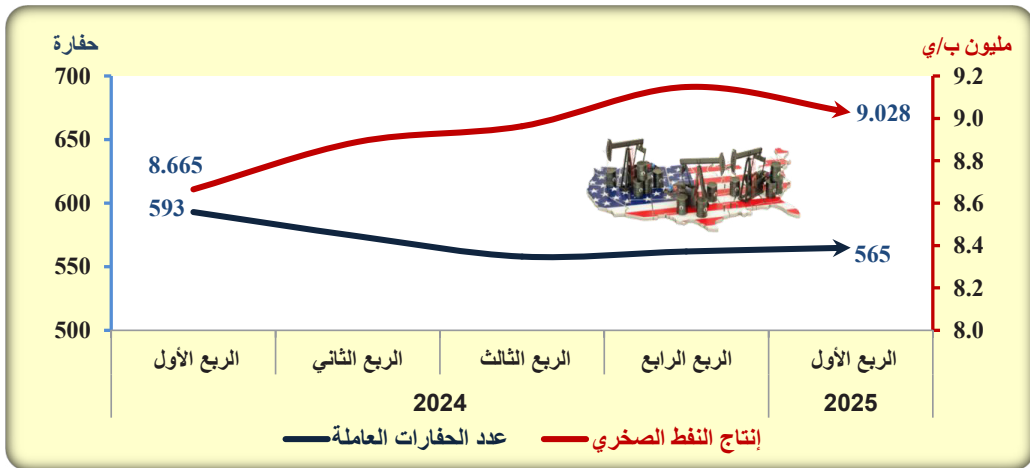
عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	
593	8.665	الربع الأول 2024
574	8.889	الربع الثاني
558	8.963	الربع الثالث
562	9.148	الربع الرابع
565	9.028	الربع الأول 2025
3	(0.120)	الربع الرابع 2024
(28)	0.363	الربع الأول 2024

*بيانات تقديرية

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، مايو 2025.

الشكل (10)

متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة، (2024 – 2025)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، مايو 2025.

هذا وتجدر الإشارة إلى قيام شركات الطاقة الأمريكية بتعزيز كفاءة عمليات الحفر من خلال التركيز على المواقع الأكثر احتمالاً لتواجد النفط الخام بها، وحفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام. في هذا السياق، استفادت شركات النفط الأمريكية بشكل متزايد من التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتقنيات التكسير الهيدروليكي

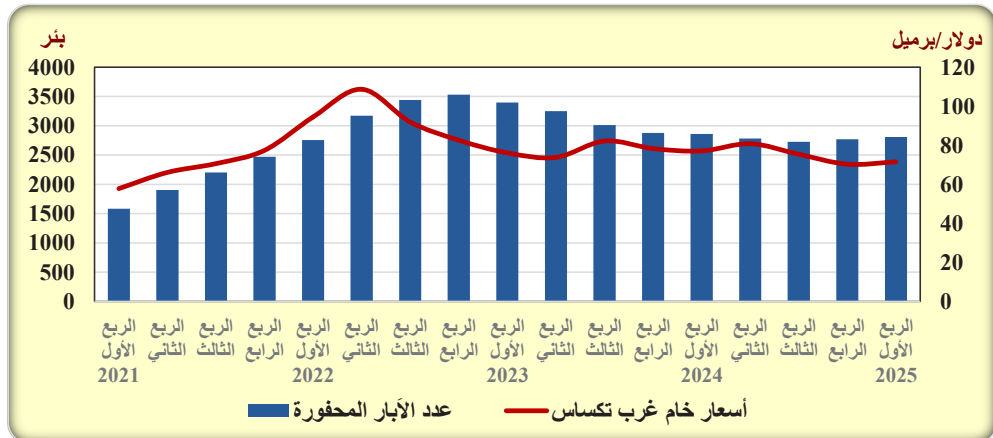


الإلكتروني، وعمليات الحفر الآلية لتحسين العمليات مع تشغيل عدد أقل من الحفارات، حيث ساهم ذلك التحول نحو الحلول الرقمية إلى تحسين تقنيات الحفر وتقليل وقت تعطل الحفارات، كما يوفر تحليلات متقدمة للمساعدة في استهداف العمليات المستقبلية. ومن المتوقع أن ترتفع الإنتاجية لكل منصة حفر مرة أخرى خلال عام 2025، بدعم من التحسينات التكنولوجية وزيادة سعة خطوط الأنابيب. كما يوفر خط الأنابيب Matterhorn Express الذي تم إضافته مؤخراً في منطقة Permian سعة إضافية تسمح لشركات الطاقة الأمريكية بزيادة إنتاج النفط الخام. وسيساهم ذلك بشكل كبير في خفض تكاليف الإنتاج على أساس البرميل، مع تحرير النقد لاستخدامات أخرى مثل توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم.

- **الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية** ارتفع إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2025 بمقدار 37 بئر مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 2807 بئر، وهو مستوى منخفض بمقدار 54 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار خام غرب تكساس الأمريكي التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، كما يوضح الشكل (11).

الشكل (11)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي، (2021 – 2025)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، مايو 2025.

والجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط الخام إلى مستويات مناسبة لمنتجات النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتشير التقديرات إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الأول من عام 2025 بحوالي 5 آبار، مقارنة بنهاية الربع السابق ليبلغ 5310 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 623 بئر على أساس سنوي.

- الطلب العالمي على النفط

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول 2025 بنحو 1.4 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 1.3%، ليبلغ 104.1 مليون ب/ي، مشكلاً ارتفاعاً بنحو 1.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.3% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الطلب في دول الأمريكيتين ودول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول الشرق الأوسط وأفريقيا، والصين، وروسيا، ودول أمريكا اللاتينية، وباقي دول أوروبا. في حين شهدت الهند وباقي الدول الآسيوية ودول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي دول أوراسيا ارتفاعاً في الطلب على النفط، كما يوضح الجدول (6) والشكل (12).

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2024-2025)

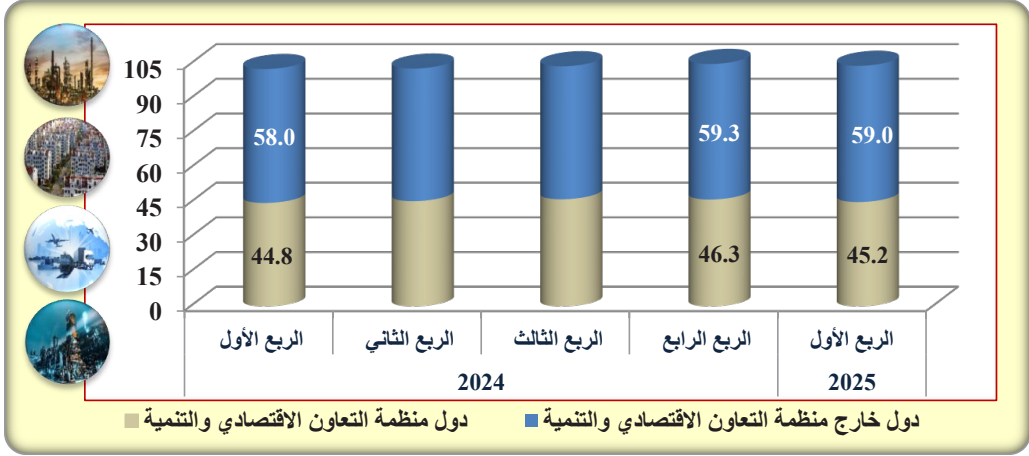
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الطلب العالمي	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
102.8	58.0	44.8	الربع الأول 2024
103.0	57.4	45.6	الربع الثاني
104.0	57.6	46.4	الربع الثالث
105.5	59.3	46.3	الربع الرابع
104.1	59.0	45.2	الربع الأول 2025
(1.390)	(0.290)	(1.100)	الربع الرابع 2024
1.380	1.020	0.360	الربع الأول 2024
التغير عن			

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد مايو 2025.



الشكل (12)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2024-2025)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد مايو 2025.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الأول من عام 2025:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

انخفض طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 1.1 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.4% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 45.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 360 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض طلب دول الأمريكيتين خلال الربع الأول 2025 بمقدار 650 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 24.8 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 620 ألف ب/ي، وانخفاض إجمالي الطلب في كندا والمكسيك بنحو 30 ألف ب/ي.

انخفض **الطلب الأمريكي** خلال الربع الأول 2025، على خلفية عمليات الصيانة الموسمية في مصافي التكرير، حيث تراجعت معدلات تشغيل تلك المصافي التي تأثرت أيضاً بالأعطال المرتبطة باضطرابات الطقس في شهر يناير. كما تأثر الطلب الأمريكي سلباً بالرسوم الجمركية الأمريكية

الجديدة التي كان لها دوراً رئيسياً في ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وانكماش النشاط الصناعي، ومن ثم تراجع الطلب على الوقود الصناعي – لا سيما الديزل والنافثا – خلال شهر مارس 2025. فضلاً عن انخفاض الطلب على الوقود عقب إنتهاء عطلات نهاية عام 2024، حيث تراجع الطلب الأمريكي على الغازولين خلال الأسبوع الثاني من شهر يناير 2025 إلى حوالي 8.1 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى له منذ شهر يناير 2024. في حين تلقى الطلب الأمريكي دعماً من ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية المستخدمة كوقود للتدفئة بسبب برودة الطقس في شهر يناير.

وانخفض طلب دول أوروبا خلال الربع الأول من عام 2025 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 610 ألف ب/ي على أساس فصلي، حيث استمر ضعف الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو، وتأثر الطلب على الديزل سلباً بضعف نشاط التصنيع المتواصل لمدة تزيد عن عامين – لا سيما في الاقتصادات الرئيسية، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا وإيطاليا – وسط التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد. وكان لانخفاض هوامش التكرير دوراً في تراجع طلب المصافي على النفط الخام. يأتي ذلك إلى جانب استمرار السياسات البيئية لدول أوروبا التي تدعو لخفض الاعتماد على الغازولين والديزل، وزيادة استخدام المركبات الكهربائية.

وفي المقابل، ارتفع طلب دول آسيا والمحيط الهادئ خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 150 ألف ب/ي على أساس فصلي، بدعم من زيادة النشاط الصناعي والتجاري في اليابان التي شهدت استمرار زخم أدائها الاقتصادي بدعم من السياسات الحكومية وأسعار الفائدة المنخفضة، وارتفاع الطلب على وقود النقل، فضلاً عن ارتفاع الطلب على النافثا المستخدمة كمواد أولية في صناعة البتروكيماويات، والارتفاع الملحوظ في وقود التدفئة بسبب برودة الطقس الشديدة في اليابان، كما يوضح الجدول (7).



الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2024-2025)
(مليون برميل/ يوم)

دول الأمريكيتين	دول أوروبا	دول آسيا/ المحيط الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
24.4	12.9	7.5	44.8	الربع الأول 2024
25.0	13.6	7.0	45.6	الربع الثاني
25.3	14.2	6.9	46.4	الربع الثالث
25.4	13.4	7.4	46.3	الربع الرابع
24.8	12.8	7.6	45.2	الربع الأول 2025
(0.650)	(0.610)	0.150	(1.100)	التغير عن الربع الرابع 2024
0.350	(0.050)	0.050	0.360	الربع الأول 2024

* بيانات تقديرية.

** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد مايو 2025.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخفض طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الأول من عام 2025 بحوالي 290 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.5% على أساس فصلي، ليصل إلى حوالي 59 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.8% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وضمن تلك الدول، انخفض الطلب على النفط في دول منطقة الشرق الأوسط بمقدار 270 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 8.8 مليون ب/ي. هذا وقد انخفض طلب الدول العربية على النفط بنحو 200 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 7.3 مليون ب/ي، أي ما يشكل 12.4% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأول من عام 2025. كما انخفض الطلب على النفط في دول أفريقيا بنحو 90 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلبلغ حوالي 4.8 مليون ب/ي.

وفيما يخص إجمالي طلب الدول الآسيوية فقد ارتفع خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 32.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 440 ألف برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي. حيث ارتفع الطلب في الهند

بنحو 50 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 5.7 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى استمرار تعافي النشاط الاقتصادي عقب انتهاء موسم الرياح الموسمية، مما أدى إلى زيادة الطلب على الغازولين ووقود الطائرات في ظل ارتفاع مبيعات السيارات وانتعاش حركة التنقل خلال فترة المهرجانات، وزيادة الطلب على الديزل بدعم كبير من تزايد حركة السفر خلال العطلات والنمو المستمر في طلب القطاع الزراعي، كما ارتفع الطلب على غاز البترول المسال – لا سيما في القطاع المنزلي – تزامناً مع البرنامج الحكومي لدعم وتخفيف الضغط على الأسر محدودة الدخل.

كما ارتفع الطلب على النفط في باقي الدول الآسيوية – باستثناء الصين – خلال الربع الأول من عام 2025 بشكل ملحوظ بلغ نحو 390 ألف ب/ي، وتركز ذلك الارتفاع بشكل رئيسي في الطلب على الديزل ووقود الطائرات، كما قدمت أنشطة التصنيع والزراعة دعماً للطلب على نواتج التقطير، واستمر الطلب القوي على غاز البترول المسال والنافثا في صناعة البتروكيماويات.

وفي المقابل، انخفض الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 240 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 16.9 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب على الديزل بسبب ضعف نشاط التصنيع في ظل استمرار التوسع في استخدام شاحنات الغاز الطبيعي المسال. في حين تلقى الطلب الصيني دعماً من زيادة حركة السفر خلال احتفالات رأس السنة القمرية الجديدة في نهاية شهر يناير، وما يرتبط بذلك من ارتفاع في الطلب على الغازولين ووقود الطائرات.

ومن جهة أخرى، انخفض الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 70 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.8 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، استقر الطلب في البرازيل – أكبر اقتصاد في المنطقة – عند نفس المستوى المسجل في الربع السابق وهو نحو 3.4 مليون برميل/يوم. في حين تراجع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى – لا سيما فنزويلا – بحوالي 70 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 3.4 مليون ب/ي.

واستقر طلب دول أوراسيا على النفط عند نفس المستوى المسجل في الربع الرابع 2024 وهو نحو 5.4 مليون ب/ي. حيث انخفض طلب روسيا على النفط بمقدار 90 ألف ب/ي ليصل إلى نحو 4 مليون ب/ي، بينما ارتفع الطلب في باقي دول أوراسيا بنحو 90 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 1.4 مليون ب/ي، كما يوضح الجدول (8).



الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2024-2025)
(مليون برميل/ يوم)

التغير عن		2025		2024		
الربع الأول 2024	الربع الرابع 2024	الربع الأول*	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
0.200	(0.200)	7.3	7.5	7.4	7.0	7.1
0.200	(0.200)	6.2	6.4	6.3	5.9	6.0
-	-	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1
0.120	(0.160)	6.2	6.4	6.0	5.8	6.1
0.320	(0.360)	13.5	13.9	13.4	12.8	13.2
0.440	0.200	32.5	32.3	31.5	32.0	32.0
0.200	(0.240)	16.9	17.1	16.8	16.6	16.7
0.040	0.050	5.7	5.7	5.3	5.6	5.7
0.200	0.390	9.9	9.5	9.4	9.8	9.7
0.150	(0.070)	6.8	6.9	6.9	6.8	6.7
0.340	-	3.4	3.4	3.4	3.3	3.1
(0.190)	(0.070)	3.4	3.5	3.5	3.5	3.6
0.100	-	5.4	5.4	5.1	5.1	5.3
0.070	(0.090)	4.0	4.1	4.0	3.8	4.0
0.010	(0.050)	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
1.020	(0.290)	59.0	59.3	57.6	57.4	58.0

* بيانات تقديرية

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد ديسمبر 2024 وعدد مايو 2025.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁵

انخفض إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الأول من عام 2025 بمقدار 40 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.712 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 44 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام قد ارتفع في نهاية الربع

⁵ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

الأول من عام 2024 بمقدار 26 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.035 مليار برميل، منخفضاً بنحو 21 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي **المخزون التجاري من المنتجات النفطية** بمقدار 66 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 1.677 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 23 مليون برميل على أساس سنوي.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض **المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين** بمقدار 33 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 1.461 مليار برميل (منها 597 مليون برميل من النفط الخام و 864 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 28 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وانخفض **المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية** في نهاية الربع الأول من عام 2025 بمقدار 20 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.209 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 6 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، ارتفع **المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام** بنحو 24.2 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل 439.8 مليون برميل، منخفضاً بحوالي 11.6 مليون برميل على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى انخفاض المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع الثاني من شهر يناير إلى نحو 411.7 مليون برميل وهو أدنى مستوى لها منذ شهر مارس 2022، على الرغم من التراجع الملحوظ في نشاط المصافي. يأتي ذلك قبل أن يعاود المخزون الأمريكي ارتفاعه بشكل أسبوعي متواصل حتى نهاية الربع الأول من عام 2025 (باستثناء الأسبوع الثالث من شهري فبراير ومارس) ليصل إلى 439.8 مليون برميل وهو أعلى مستوى له منذ شهر يوليو 2024، ويعزى ذلك الارتفاع إلى اضطرابات الطقس التي أثرت سلباً على نشاط مصافي التكرير في شهر يناير، وبدء الصيانة الموسمية لمصافي التكرير، فضلاً عن التراجع في صافي الواردات الأمريكية من النفط الخام.

في حين انخفض إجمالي **المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية** خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 44.2 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند 769.2 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 5.6 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، ارتفع مخزون الغازولين بشكل أسبوعي متواصل ليصل في نهاية شهر يناير 2025 إلى حوالي 251.1 مليون برميل وهو أعلى مستوى له منذ شهر يناير 2024، على خلفية ضعف الطلب المحلي عقب إنتهاء موسم



عطلات نهاية العام. يأتي ذلك قبل أن ينخفض المخزون الأمريكي من المنتجات النفطية خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير، للمرة الأولى في ثلاثة أشهر، وواصل انخفاضه على أساس أسبوعي حتى نهاية الربع الأول 2025 (باستثناء الأسبوع الثالث من شهر فبراير) ليصل إلى أدنى مستوى له خلال منذ نهاية عام 2024 وهو 237.6 مليون برميل، متأثراً بالصيانة الموسمية لمصافي التكرير.

أما **المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا** فقد انخفض بحوالي 4 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبليغ نحو 921 مليون برميل (منها 325 مليون برميل من النفط الخام و 596 مليون برميل من المنتجات النفطية)، منخفضاً بمقدار 11 مليون برميل على أساس سنوي.

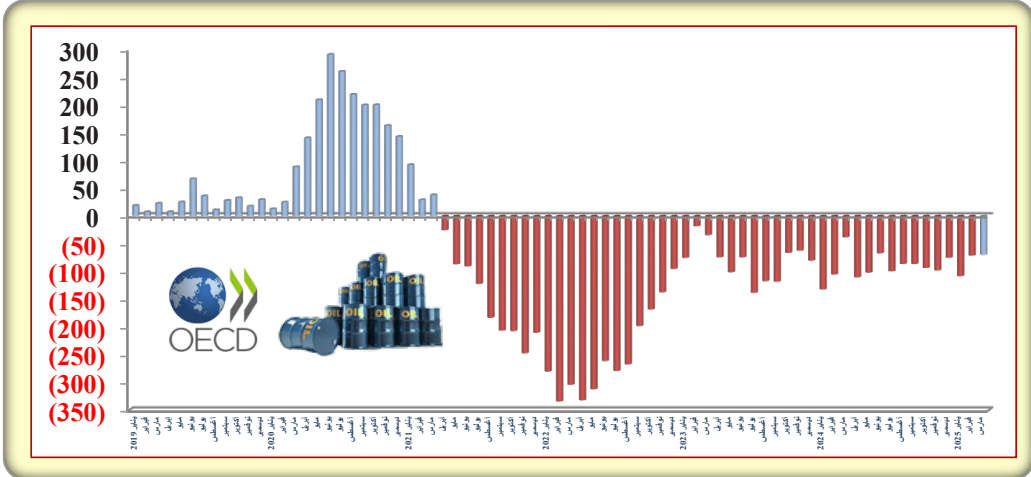
كما انخفض **المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ** خلال الربع الأول من عام 2025 بحوالي 3 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 330 مليون برميل (منها 114 مليون برميل من النفط الخام و 216 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 5 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

والجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية. وقد استمر انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2020 – 2024) خلال الربع الأول من عام 2025، حيث بلغ ذلك الانخفاض حوالي 108 مليون برميل في نهاية شهر يناير 2025، وحوالي 71 مليون برميل في نهاية شهر فبراير، وحوالي 69.5 مليون برميل في نهاية شهر مارس،

كما يوضح الشكل (13).

الشكل (13)

تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
(مليون برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مارس 2019 – مايو 2025).

المخزون التجاري العالمي⁶

انخفاض المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

نهاية الربع الأول من عام 2025 بمقدار 34 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 3.676 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 401 مليون برميل على أساس سنوي. وبذلك يسجل مستوى إجمالي المخزون التجاري العالمي انخفاضاً بنحو 75 مليون برميل في نهاية الربع الأول من عام 2025 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية الربع السابق ليصل إلى حوالي 6.387 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 356 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع المخزون النفطي في البحر في نهاية الربع الأول 2025 بمقدار 63 مليون برميل مقارنة

بالربع السابق ليصل إلى نحو 1.436 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بحوالي 24 مليون برميل على أساس سنوي. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بحوالي 58 مليون برميل مقارنة

⁶ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



بالربع السابق، ليصل إلى نحو 1.357 مليار برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض نشاط مصافي التكرير انعكاساً للصيانة الموسمية، مما أدى إلى تراكم النفط الخام في مرحلة النقل والتوزيع. كما ارتفع مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بحوالي 5 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى نحو 79 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

استقر **المخزون الاستراتيجي** في نهاية الربع الأول من عام 2025 عند نفس المستوى المسجل في نهاية الربع السابق وهو 1.565 مليار برميل، مرتفعاً بمقدار 52 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وقد ارتفع **المخزون الاستراتيجي الأمريكي**⁷ في نهاية الربع الأول 2025 بنحو 3 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 396 مليون برميل. تجدر الإشارة إلى أن مكتب احتياطات النفط التابع لوزارة الطاقة الأمريكية أعلن في سبتمبر 2024 عن منح عقود لشراء 6 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي، والعقود الممنوحة هي لتسليم 1.5 مليون برميل شهرياً خلال الفترة (فبراير – مايو) 2025. يذكر أن وزارة الطاقة الأمريكية أشارت إلى قيامها بإعادة ملء مخزون النفط الخام الاستراتيجي في عام 2024 بمقدار 200 مليون برميل، بمتوسط سعر بلغ 74.75 دولار للبرميل، ليتجاوز المستوى السابق له قبل بيع 180 مليون برميل في عام 2022 بموجب إعلان الطوارئ المرتبط بالأزمة الروسية الأوكرانية.

إجمالي المخزون العالمي⁸

بلغ **إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)** في نهاية الربع الأول من عام 2025 نحو 9.388 مليار برميل مسجلاً بذلك انخفاضاً بنحو 12 مليون برميل أي بنسبة 0.1% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 383 مليون برميل أي بنسبة 4.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (14).

⁷ يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربعة مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

⁸ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2024 – 2025)
(مليون برميل)

المنطقة	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2024	الربع الأول* 2025	التغير عن الربع الأول 2024
الأمريكتين	1489	1494	1461	(28)
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1215	1230	1209	(20)
أوروبا	932	925	921	(11)
آسيا/ المحيط الهادئ	335	333	330	(5)
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2756	2752	2712	(44)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	3275	3710	3676	(34)
إجمالي المخزون التجاري**	6031	6462	6387	(75)
المخزون في البحر	1460	1373	1436	63
المخزون الاستراتيجي منه :	1513	1565	1565	0
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	364	394	396	3
إجمالي المخزون العالمي	9005	9400	9388	(12)
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	60.6	60.9	59.4	(1.5)

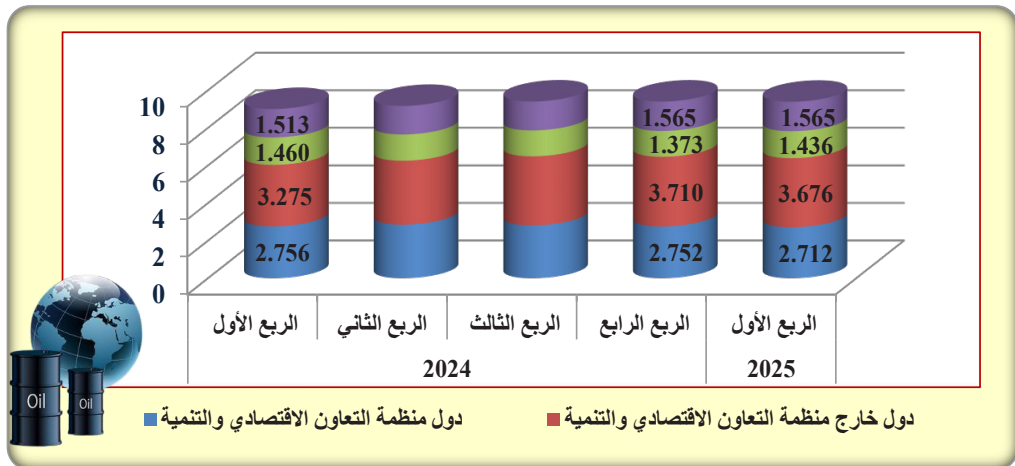
* بيانات تقديرية.

** لا يشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر: Oil Market Intelligence, June 2024, March and April 2025

الشكل (14)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2024-2025)
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, June 2024, March and April 2025



والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الأول 2025 بلغت 59.4 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أقل من المسجل في نهاية الربع السابق والربع المماثل من العام السابق البالغ 60.9 و 60.6 يوم من الاستهلاك، على التوالي.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الأول من عام 2025، تباينت اتجاهات أسعار النفط الخام ما بين الارتفاع والانخفاض متأثرة بوتيرة تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، واضطرابات السياسة التجارية الأمريكية. حيث تلقت أسعار النفط الخام دعماً من تشديد العقوبات الأمريكية على قطاع الطاقة الروسي، وفرض عقوبات أمريكية جديدة على صادرات النفط الخام الإيرانية، واستمرار استهداف البنية التحتية للطاقة في روسيا، وتأجيل فرض الرسوم الجمركية الأمريكية على عدد من الدول – بما في ذلك إعفاء البضائع من كندا والمكسيك بموجب اتفاقية التجارة لأمريكا الشمالية لمدة شهر، وإلغاء الولايات المتحدة الأمريكية ترخيصاً لشركة Chevron بتصدير النفط الخام الفنزويلي. في حين تأثرت أسعار النفط الخام سلباً بتراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط – لا سيما في شهر يناير، وتصاعد التوترات التجارية على خلفية التعريفات الجمركية الأمريكية المفروضة على الواردات من شركائها التجاريين – بما في ذلك الصين والاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك، فضلاً عن التوقعات الإيجابية حيال إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تباين تأثير أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2025. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت في شهر يناير 2025، على الرغم من ارتفاع مؤشر الدولار⁹، للشهر الرابع على التوالي، بدعم من تراجع التوقعات بشأن خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة على الدولار. يأتي ذلك قبل أن تنخفض أسعار النفط الخام في

⁹ يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية هي (اليورو، والين الياباني، والجنية الأسترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).

شهري فبراير ومارس، تزامناً مع تراجع مؤشر الدولار الأمريكي متأثراً بارتفاع أسعار العملات الرئيسية في الاقتصادات المتقدمة، وحالة عدم اليقين بشأن السياسة التجارية الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد الذي شهد استمرار الضغوط التضخمية وانخفاضاً حاداً في ثقة المستهلك. ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط الخام والدولار الأمريكي أمر نادرًا ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقه بأساسيات السوق النفطية، ومنها ما ليس له علاقة بها.

- نشاط المضاربات

أثرت المضاربات بشكل ملموس على أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2025، حيث تأثرت أسعار النفط الخام بالتقلبات الملحوظة في نشاط المضاربات في سوق العقود الآجلة، المرتبطة بوتيرة تصاعد التوترات الجيوسياسية، واضطرابات السياسة التجارية الأمريكية، وقرارات مجموعة دول أوبك+ التي كان لها دوراً مهماً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: الموقع – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفنقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية إحتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. ثانياً: الجودة – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد



كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات أخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير.

ثالثاً: الكمية – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. في الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة النفط الأمريكية.

وقد **انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2025 بحوالي 347 ألف ب/ي أى بنسبة بلغت 5.4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 6.1 مليون ب/ي وهو مستوى منخفض بحوالي 255 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى بدء الصيانة الموسمية لمصافي التكرير التي تراجعت معدلات تشغيلها متأثرة أيضاً بالأعطال المرتبطة باضطرابات الطقس في شهر يناير. فضلاً عن الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة التي كان لها دوراً رئيسياً في تراجع الطلب على النفط بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وانكماش النشاط الصناعي.

وفي هذا السياق، تراجعت واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع الثاني من شهر مارس 2025 إلى نحو 5.4 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى في عامين، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الواردات من كندا – أكبر مورد للنفط إلى الولايات المتحدة – إلى أدنى مستوى لها منذ مارس 2023 بلغ 3.1 مليون ب/ي، عقب فرض رسوم جمركية، حيث أشارت شركة South Bow، المالكة لخط أنابيب Keystone، إلى أن فرض رسوم جمركية دفع شركات الشحن إلى خفض صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن انخفاض الواردات من المكسيك التي استهدفها أيضاً الرسوم الجمركية الأمريكية. ونتيجة لذلك انخفضت صافي واردات النفط الخام الأمريكية بنحو 1.4 مليون ب/ي لتصل إلى ثالث أدنى مستوى لها منذ بدء تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتلك البيانات في عام 2001 وهو 741 ألف ب/ي فقط.

في حين ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 121 ألف ب/ي أي بنسبة 7.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 1.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 43 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ارتفاع الواردات الأمريكية من المنتجات النفطية خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير 2025 إلى نحو 2.1 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ شهر أغسطس 2024، ويأتي ذلك تزامناً مع ضعف نشاط مصافي التكرير وسط موسم الصيانة.

وعلى جانب الصادرات، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 168 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 162 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع تلك الصادرات في الأسبوع الثاني من شهر مارس 2025 إلى حوالي 4.6 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها خلال الفترة المنقضية من عام 2025.

وتشير التقديرات إلى تراجع صادرات النفط الخام الأمريكية إلى شمال غرب أوروبا في الربع الأول من عام 2025، في ظل تقلص الفارق بين أسعار عقود خام غرب تكساس الأمريكي وعقود برنت الآجلة الذي يجعل شحن النفط الأمريكي عبر المحيط الأطلسي غير مناسب اقتصادياً.

بينما انخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بحوالي 438 ألف ب/ي، أي بنسبة 6.4% مقارنة بمستويات الربع السابق، لا سيما من الغازولين والمقطرات ووقود الطائرات، لتصل إلى 6.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 99 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى انخفاض الصادرات الأمريكية خلال الأسبوع الثالث من فبراير 2025 إلى نحو 5.4 مليون ب/ي، وهو أدنى مستوى لها منذ شهر أكتوبر 2023.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مستورد صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2025. هذا وقد بلغ صافي الصادرات النفطية الأمريكية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 2.7 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 2.8 مليون ب/ي خلال الربع السابق ونحو 2.5 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).



الجدول (10)
تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
4.9	11.2	2.1	الربع الأول 2024
5.0	11.1	2.7	الربع الثاني
4.6	10.9	2.6	الربع الثالث
4.7	11.2	2.5	الربع الرابع
5.0	11.0	2.0	الربع الأول 2025
0.307	(0.271)	(0.515)	الربع الرابع 2024
0.107	(0.221)	(0.093)	الربع الأول 2024

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China – إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

الجدول (11)
تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
(0.318)	(0.215)	(4.6)	الربع الأول 2024
(0.228)	(0.175)	(4.6)	الربع الثاني
(0.317)	(0.229)	(5.0)	الربع الثالث
(0.218)	(0.131)	(5.3)	الربع الرابع
(0.379)	(0.245)	(4.7)	الربع الأول 2025
(0.161)	(0.114)	0.559	الربع الرابع 2024
(0.061)	(0.029)	(0.142)	الربع الأول 2024

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China – إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت *واردات الصين من النفط الخام* خلال الربع الأول 2025 بحوالي 271 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.4%، لتصل إلى حوالي 11 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 221 ألف ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن واردات الصين من النفط الخام بلغت نحو 10.4 مليون ب/ي خلال شهري يناير وفبراير 2025، منخفضة بنسبة بلغت 5% على أساس سنوي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تشديد العقوبات الأمريكية المفروضة على السفن التي تحمل النفط الخام من روسيا وإيران، بالإضافة إلى إصدار موانئ Shandong - مركز معظم المصافي المستقلة في الصين - إشعاراً يحظر على السفن النفطية الخاضعة للعقوبات الأمريكية دخول شبكتها من الموانئ، مما أدى إلى تقييد واردات النفط الخام إلى محطات الطاقة الرئيسية على الساحل الشرقي للصين. وانتعشت واردات الصين من النفط الخام في شهر مارس، مسجلة أعلى مستوى لها منذ أغسطس 2023 وهو نحو 12.2 مليون ب/ي، على خلفية ارتفاع تدفقات النفط الخام من روسيا وإيران، حيث ارتفعت واردات الصين من النفط الخام الإيراني إلى مستوى قياسي بلغ نحو 1.8 مليون ب/ي، كما أن شحنات النفط الخام الروسية العالقة في القطب الشمالي استهدفت المشترين الصينيين عبر عمليات النقل من سفينة إلى سفينة (STS) باستخدام أسطول الظل من ناقلات خاضعة للعقوبات إلى سفن أصغر قبالة سواحل سنغافورة وماليزيا.

وانخفضت *واردات الصين من المنتجات النفطية* - لا سيما من غاز البترول المسال والديزل - خلال الربع الأول 2025 بمقدار 136 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 0.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 224 ألف ب/ي على أساس سنوي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التراجع الملحوظ في الواردات من زيت الوقود خلال شهر مارس، عقب ارتفاعها في شهري يناير وفبراير بدعم من زيادة عمليات تسليم الشحنات المحجوزة قبل زيادة ضرائب الاستيراد وانخفاض الخصومات الضريبية.

وفيما يتعلق *بالصادرات*، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2025. في حين انخفضت *صادراتها من المنتجات النفطية* بنحو 22 ألف ب/ي أو بنسبة 2.2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 195 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل



من العام السابق، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الصادرات من وقود الطائرات وزيت الوقود. وقد حد من ذلك الانخفاض، ارتفاع صادرات الصين من وقود السفن مع تراجع الأسعار في ميناء Zhoushan وميناء Shanghai الرئيسيين مقارنة بمركز سنغافورة، مما أدى إلى زيادة الطلب على المدى القصير.

وقد تأثرت صادرات المنتجات النفطية سلباً بخفض الصين معدل خصم ضريبة القيمة المضافة على تصدير العديد من المنتجات، بما في ذلك الغازولين ووقود الطائرات والديزل، اعتباراً من بداية شهر ديسمبر 2024، في خطوة تزيد من تكلفة صادرات المنتجات النفطية وتحد من القدرة التنافسية لمصافي التكرير في الصين.

وبشكل عام، انخفض صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 385 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 10.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 250 ألف ب/ي على أساس سنوي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الهند من النفط الخام في الربع الأول 2025 بحوالي 307 ألف ب/ي، أي بنسبة بلغت 6.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 5 مليون ب/ي، مرتفعة بحوالي 107 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب المحلي على الوقود وزيادة طاقة التكرير، فضلاً عن ارتفاع الواردات من النفط الخام الروسي في مارس 2025 الذي شهد تسجيل أعلى مستوى لواردات النفط الخام في الهند منذ عام 2008 بلغ 5.13 مليون ب/ي، وفقاً لشركة Kpler لبيانات الطاقة. في هذا السياق، ارتفعت واردات الهند من النفط الخام الروسي إلى 1.9 مليون ب/ي في شهر مارس، وهو أعلى مستوى في نحو ستة أشهر، وذلك على الرغم من ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية وعمليات النقل من سفينة إلى سفينة. تجدر الإشارة إلى أن الهند برزت كأكبر مستورد لشحنات النفط الخام الروسي المنقول بحراً بأسعار مخفضة، عقب فرض عقوبات على تلك الشحنات بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

في حين انخفضت واردات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 64 ألف ب/ي، أي بنسبة 6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 31 ألف ب/ي مقارنة

بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك في ظل تراجع الواردات من غاز البترول المسال خلال شهري يناير وفبراير 2025. وفيما يتعلق **بالصادرات**، ارتفعت **صادرات الهند من المنتجات النفطية** بحوالي 97 ألف ب/ي، أي بنسبة 7.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 1.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 92 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، تزامناً مع ارتفاع طاقة التكرير.

وبذلك ارتفع **صافي الواردات النفطية للهند** خلال الربع الأول من عام 2025 بحوالي 147 ألف ب/ي، أي بنسبة 3.3% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى حوالي 4.6 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 46 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح **الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً**.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء **صناعة تكرير النفط الخام العالمية** خلال الربع الأول من عام 2025، حيث ارتفعت كميات **المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية** بنحو 210 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 81.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.6 مليون ب/ي على أساس سنوي. ارتفعت **المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بحوالي 1.1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 46 مليون ب/ي. استحوذت **مصافي التكرير في الصين** على الجزء الأكبر من هذا الارتفاع بنحو 700 ألف ب/ي لتصل إنتاجيتها إلى حوالي 14.8 مليون ب/ي، حيث ارتفعت إنتاجية المصافي خلال شهري يناير وفبراير بدعم من مصفاة Shandong Yulong الجديدة للبتروكيماويات التي بدأت تشغيل أول وحدة لمعالجة النفط الخام منذ نوفمبر 2024 بطاقة تكريرية تبلغ 200 ألف ب/ي، فضلاً عن ارتفاع الطلب على الوقود خلال عطلة رأس السنة القمرية. وقد حد من ارتفاع الإنتاجية في شهري يناير وفبراير، خفض المصافي المستقلة في مقاطعة Shandong، المعروفة بأسم "أباريق الشاي - teapots"، إنتاجها إلى ما يزيد قليلاً عن النصف بسبب ارتفاع تكاليف النفط الخام انعكاساً لتشديد العقوبات الأمريكية على صادرات النفط الروسية والإيرانية. وواصلت إنتاجية المصافي الصينية ارتفاعها في شهر مارس، بدعم من ارتفاع نشاط مصافي التكرير المستقلة التي تمثل نحو ربع الطاقة الإنتاجية للصين في ظل



زيادة مشتريات النفط الروسي والإيراني. في حين كان لضعف الطلب المحلي، وبدء موسم الصيانة في النصف الثاني من شهر مارس، دوراً في الحد من ارتفاع إنتاجية المصافي الصينية.

هذا ويشير تقرير "توقعات الطاقة وصناعة الكيماويات الصينية لعام 2025" الصادر عن شركة الصين للبترول والكيماويات "Sinopec" في شهر أبريل 2025، إلى أن إجمالي طاقة التكرير في الصين سيبلغ ذروته عند 960 – 970 مليون طن في عام 2025.

كما ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في الهند خلال الربع الأول من عام 2025 بحوالي 320 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 5.6 مليون ب./ وفي هذا السياق، شهدت إنتاجية المصافي في الهند ارتفاعاً في شهر يناير بنسبة 4.3% على أساس شهري، لتصل إلى نحو 5.2 مليون ب/ي، حيث أعادت شركة "Nayara Energy" الخاصة تشغيل كامل طاقتها الإنتاجية عقب إنتهاء عمليات الصيانة، في حين تأثرت إنتاجية المصافي في الهند سلباً بإغلاق وحدة تقطير النفط الخام ووحدة التفحيم في مصفاة "Reliance Industries" لمدة أربعة أسابيع تقريباً اعتباراً من منتصف شهر يناير 2025. وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير الهندية في شهري فبراير ومارس، مسجلة مستوى قياسي بلغ نحو 5.4 مليون ب/ي، في ظل ارتفاع الطلب المحلي والزيادة الملحوظة في المبيعات الخارجية للمنتجات النفطية المكررة.

وتشير توقعات شركة Kpler لبيانات الطاقة إلى أن طاقة التكرير في الهند سترتفع إلى نحو 5.9 مليون ب/ي بنهاية عام 2027، تزامناً مع مشروعات التوسعة والمشروعات الأخرى الجديدة لمصافي التكرير، وبدعم من الطلب المحلي والخارجي المتزايد على المنتجات النفطية الذي دفع المصافي إلى العمل بأكثر من 100% من طاقتها.

وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في إفريقيا بنحو 60 ألف ب/ي، حيث تقدمت مشروعات رئيسية نحو التشغيل الكامل أو اقتربت من الاكتمال – لا سيما في نيجيريا، حيث بدأت مصفاة "Dangote" الأكبر في إفريقيا، استيراد النفط الخام من البرازيل وغينيا الاستوائية في مارس 2025. وتخضع مصفاة "Port Harcourt" لبرنامج إعادة تأهيل، حيث استأنفت وحدة التكرير القديمة عملياتها بسعة 60 ألف ب/ي في شهر ديسمبر 2024 وتعمل حالياً بنسبة 70% من طاقتها. وبعد عقد من التوقف، بدأت مصفاة "Warri" في معالجة النفط الخام في نهاية العام الماضي، وتعمل بنسبة

60% من طاقتها في الوقت الحالي، وتجري أعمال صيانة مخططة لضمان التشغيل الأمثل للمصفاة. وفي أنجولا تتقدم أعمال تطوير مصفاة "Lobito" المتوقع بدء عملياتها بحلول عام 2027، والتي ستكون هي الأكبر في أنغولا، مما يزيد من إجمالي طاقة التكرير بنسبة 200%. ومن المقرر أن تبدأ مصفاة "Cabinda" عملياتها في العام الحالي، مضافة 30 ألف ب/ي في مرحلتها الأولى. وتتقدم أوغندا في تطوير مصفاة "Kabale" بسعة إنتاجية تبلغ 60 ألف ب/ي.

وانخفضت إنتاجية مصافي التكرير في روسيا خلال الربع الأول 2025 بشكل طفيف بلغ نحو 10 آلاف ب/ي على أساس فصلي، مع سعي مصافي التكرير الروسية لمعالجة المزيد من النفط الخام على أمل تعزيز صادرات الوقود، للحد من التأثير السلبي للعقوبات الأمريكية الجديدة على ناقلات النفط والتجار الذين يقومون بتصدير النفط الخام الروسي غير المُعالج. ويأتي ذلك تزامناً مع استمرار تضرر صناعة التكرير الروسية من قيود التصدير، وارتفاع تكاليف الاقتراض بسبب زيادة أسعار الفائدة، واستهداف البنية التحتية الروسية في ظل التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، فضلاً عن بعض أعمال الصيانة للمصافي. في حين ارتفعت إنتاجية المصافي في دول أمريكا اللاتينية بحوالي 50 ألف ب/ي، بدعم من مشروعات توسعة المصافي وتحديثها، بدءاً من سعي البرازيل لإكمال مصفاة "RNEST" ووصولاً إلى بدء عمليات مصفاة "Dos Bocas" الجديدة المملوكة لشركة Pemex في المكسيك.

وانخفضت إنتاجية مصافي التكرير الشرق الأوسط بشكل طفيف بلغ 10 آلاف ب/ي على أساس فصلي. هذا وتسعى مصافي التكرير في الشرق الأوسط، التي تزخر بالطاقات الإنتاجية الجديدة وبعض أكثر المصافي كفاءة في العالم، لزيادة تنافسيتها في عام 2025، من خلال مصفاة الزور في دولة الكويت التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 615 ألف ب/ي، ومصفاة الدقم في سلطنة عُمان التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 230 ألف ب/ي، ومصفاة كربلاء في جمهورية العراق التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 140 ألف ب/ي، فضلاً عن تدشين مشروع تحديث مصفاة بابكو في مملكة البحرين لرفع طاقتها الإنتاجية إلى 400 ألف ب/ي.

أما فيما يخص نشاط مصافي تكرير النفط الخام في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد انخفضت المنتجات النفطية المكررة خلال الربع الأول 2025 بشكل ملحوظ بلغ 840 ألف ب/ي



مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 35.2 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع نشاط مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية لتتخفص كمية المنتجات النفطية المكررة بحوالي 910 ألف ب/ي، متأثراً بضعف الطلب المحلي، وعمليات الصيانة الموسمية في مصافي التكرير، والإغلاق المؤقت لبعض مصافي تكرير النفط على ساحل الخليج الأمريكي، بسبب العاصفة الشتوية Enzo التي عطلت منصات الإنتاج وعمليات الشحن، مثل مصفاة التكرير Motiva في ولاية تكساس، التي شهدت توقفات غير متوقعة في وحدات رئيسية بسبب الظروف الجوية القاسية، الأمر الذي تسبب في انخفاض معدل تشغيل مصافي التكرير خلال الأسبوع الثالث من يناير 2025 إلى 83.5% وهو أقل معدل مسجل منذ شهر فبراير 2024. كما تأثر قطاع التكرير الأمريكي سلباً بالرسوم الجمركية الأمريكية على كندا، لا سيما في ظل اعتماد حوالي 40% من مصافي التكرير الأمريكية على النفط الخام الثقيل المنتج في كندا (في الغالب من الرمال النفطية)، حيث انخفضت واردات النفط الخام الأمريكية من كندا إلى أدنى مستوى لها منذ مارس 2023. وفي هذا السياق، حذرت مجموعة صناعة التكرير الأمريكية من أن مصافي التكرير التي تعالج النفط الخام الكندي لن تجد بسهولة إمدادات بديلة، في حال فرض تلك الرسوم، التي قد تزيد بشكل حاد من تكاليف التشغيل، مما قد يهدد جدوى بعض منتجي الوقود.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع انخفاض تشغيل المصافي الأمريكية خلال عام 2025، تزامناً مع الإنخفاض المتوقع في السعة التكريرية انعكاساً بعض الخطط المعلنة للإغلاق، حيث أشارت شركة "Phillips 66" إلى إنها ستغلق مصفاة التكرير الكبيرة التابعة لها في ولاية Los Angeles في أواخر عام 2025، كما أوضحت شركة "LyondellBasell" المصنعة للمواد الكيميائية خططها المعلنة منذ فترة طويلة لإغلاق مصفاة Houston بشكل دائم في عام 2025.

وانخفض نشاط مصافي التكرير الأوروبية، متأثراً بانخفاض هوامش التكرير بشكل ملحوظ في ظل استمرار ضعف الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو، وتأثر الطلب باستمرار تباطؤ الطلب على الديزل في نشاط التصنيع، وزيادة المنافسة من مشروعات تكرير النفط الخام الجديدة الأحدث في مناطق مثل الشرق الأوسط وآسيا. وتشير شركة Argus لتحليل أسواق السلع الرئيسية إلى أنه من المقرر إغلاق ما يقرب من نحو 400 ألف ب/ي أو نحو 3% من إجمالي طاقة التكرير في أوروبا،

بشكل دائم خلال عام 2025، بما في ذلك مصفاة Grangemouth التي تنتج 150 ألف ب/ي في اسكتلندا، ومصفاة Wesseling التي تنتج 147 ألف ب/ي في ألمانيا، وحوالي ثلث الطاقة التكريرية في مصفاة Gelsenkirchen التي تنتج 257 ألف ب/ي لشركة BP. يذكر أن حوالي 30 مصفاة تكرير في أوروبا قد أغلقت منذ عام 2000.

كما انخفض أداء نشاط مصافي التكرير في دول آسيا والمحيط الهادئ، لا سيما المصافي في كوريا الجنوبية. يذكر أن مصافي التكرير اليابانية تعمل على دمج منشآت الإنتاج للتكيف مع انخفاض الطلب الناجم عن تقلص عدد السكان وارتفاع معدلات الشيخوخة، كما يوضح الجدول (12) والشكل (15).

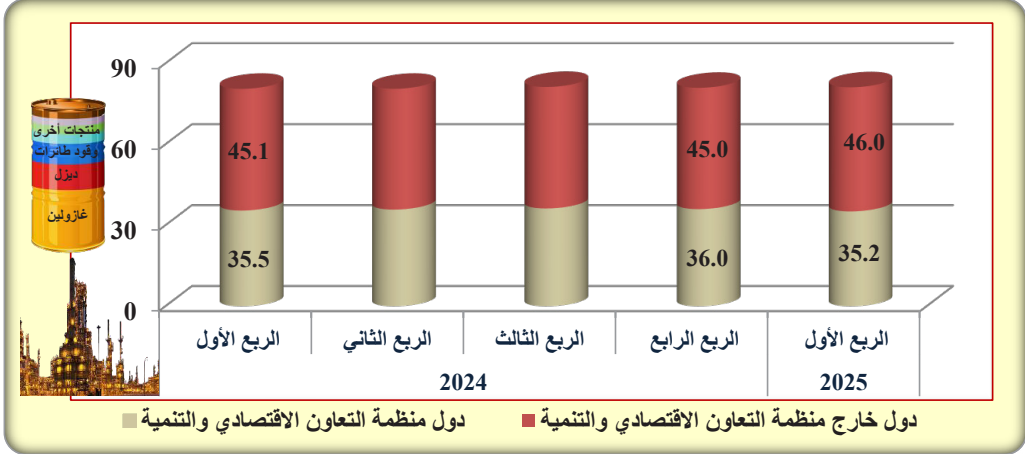
الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2024 – 2025)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2024		2025		التغير عن
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول 2024
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	35.5	36.0	35.2	(0.840)	(0.350)
الأمريكتين	18.2	19.0	18.5	(0.590)	0.260
أوروبا	11.4	11.3	11.2	(0.100)	(0.290)
آسيا/المحيط الهادئ	5.9	5.7	5.6	(0.150)	(0.320)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	45.1	45.0	46.0	1.050	0.940
الصين	14.6	14.1	14.8	0.700	0.140
الهند	5.4	5.3	5.6	0.320	0.260
دول الشرق الأوسط	8.0	7.9	7.9	(0.010)	(0.120)
روسيا	5.3	5.3	5.3	(0.010)	(0.030)
دول أمريكا اللاتينية	3.6	3.7	3.7	0.050	0.180
أفريقيا	1.7	2.0	2.1	0.060	0.380
دول أخرى*	6.5	6.7	6.6	(0.060)	0.130
الإجمالي العالمي	80.6	81.0	81.2	0.210	0.590

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.
المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد أبريل 2025 وعدد مايو 2025.



الشكل (15)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2025-2024)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، عدد أبريل 2025 وعدد مايو 2025.

ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الأول من عام 2025 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. قرارات دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون

■ العودة التدريجية والمرنة للتعديلات الطوعية اعتباراً من 1 أبريل 2025

في الثالث من مارس 2025، اجتمعت دول أوبك+ الثماني، التي أعلنت سابقاً عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، وهي السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، وقررت المضي قدماً في العودة التدريجية والمرنة للتعديلات الطوعية البالغة 2.2 مليون ب/ي، اعتباراً من 1 أبريل 2025، كما يوضح الجدول (13). مع الحفاظ على القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. وبناءً على ذلك، يجوز إيقاف هذه الزيادة التدريجية مؤقتاً أو عكسها وفقاً لظروف السوق، وستتيح تلك المرونة لمجموعة دول أوبك مواصلة دعم استقرار السوق النفطية العالمية.

الجدول (13)

مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية

خلال الفترة (أبريل 2025 – ديسمبر 2026)،

(ألف برميل/يوم)

المستوى المستهدف	2026									2025									
	سبتمبر - ديسمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	
10478	9978	9922	9867	9811	9756	9700	9645	9589	9534	9478	9422	9367	9311	9256	9200	9145	9089	9034	السعودية
4431	4220	4208	4196	4183	4171	4159	4147	4134	4122	4110	4098	4086	4073	4061	4049	4037	4024	4012	العراق
3519	3375	3349	3324	3298	3272	3246	3221	3195	3169	3144	3118	3092	3066	3041	3015	2989	2963	2938	الإمارات
2676	2548	2541	2533	2526	2518	2511	2503	2496	2488	2481	2473	2466	2458	2451	2443	2436	2428	2421	الكويت
1007	959	956	953	951	948	945	942	939	936	934	931	928	925	922	919	917	914	911	الجزائر
9949	9449	9423	9397	9371	9344	9318	9292	9266	9240	9214	9187	9161	9135	9109	9083	9057	9030	9004	روسيا
1628	1550	1545	1541	1536	1532	1527	1523	1518	1514	1509	1504	1500	1495	1491	1486	1482	1477	1473	كازاخستان
841	801	799	796	794	792	789	787	785	782	780	778	775	773	771	768	766	764	761	عمان

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).



■ خطط تعويض الزيادة في الإنتاج خلال الفترة (مارس 2025 – يونيو 2026)

وفي العشرون من مارس 2025، أعلنت دول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية، إجراء تخفيضات في الإنتاج يبلغ إجماليها نحو 4.2 مليون ب/ي خلال الفترة (مارس 2025 – يونيو 2026)، لتعويض الزائد عن المستوي المتفق عليه، كما يوضح الجدول (14).

الجدول (14)

خطط تعويض الزيادة في الإنتاج لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية خلال الفترة (مارس 2025 – يونيو 2026)

(ألف برميل/يوم)

الإجمالي	2026						2025										
	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	
30														6	9	15	السعودية
1954	125	125	123	123	123	123	120	120	120	120	115	120	130	135	116	116	العراق
365	56	55	50	33	33	33	20	20	10	10	10	10	10	10	5		الإمارات
141										27	38	30	23	15	8		الكويت
																	الجزائر
706										173	152	127	102	76	51	25	روسيا
908	36	42	38	40	38	39	49	84	90	85	81	66	72	57	53	38	كازاخستان
99									13	20	18	14	12	10	7	5	عمان
4203	217	222	211	196	194	195	189	224	233	435	414	367	349	309	249	199	الإجمالي

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. ازدواجية التوجهات في سياسة الطاقة الأمريكية

تواجه صناعة النفط الصخري الأمريكي حالة مرتفعة من عدم اليقين بشأن آفاقها المستقبلية. حيث تشهد السياسة النفطية الأمريكية تذبذباً ملحوظاً في استراتيجياتها، تمثلت في ازدواجية الأهداف بين خفض أسعار النفط الخام من جهة، وتحفيز الإنتاج المحلي من جهة أخرى. حيث أعربت الإدارة الأمريكية عن رغبتها في رؤية أسعار النفط الخام عند مستوى 50 دولار للبرميل أو أقل، ما يُنظر إليه على أنه توجه يستهدف مصلحة المستهلك الأمريكي من خلال تقليل تكلفة الوقود. إلا أن هذا التوجه لم يخلُ من المفارقة، إذ أنه يأتي على حساب مصالح شركات النفط الصخري التي تحتاج إلى أسعار

أعلى لضمان استدامة عملياتها، ومن ثم فإنه يتعارض مع الإجراءات المتخذة لتعزيز هيمنة قطاع الطاقة والمتمثلة في الأمر التنفيذي "إطلاق طاقة أمريكا - Unleashing American Energy".

وفي خضم ذلك التناقض، واجهت صناعة النفط الصخري حالة من عدم اليقين أثرت بشكل مباشر على بيئة الاستثمار، حيث ارتفعت التكلفة الضمنية لرأس المال بالنسبة لشركات الطاقة الأمريكية التي انخفضت أسهمها بمعدلات كبيرة تجاوزت التراجع الذي شهدته أسعار النفط ذاتها. يأتي ذلك في الوقت الذي يواصل فيه عدد كبير من تلك الشركات التزامهم بالانضباط الرأسمالي "Capital Discipline" وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها للاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية، وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج منذ جائحة كورونا. وعلى الرغم من عدم تحديد الإدارة الأمريكية سعراً مستهدفاً للنفط الخام بشكل رسمي، إلا أن تصريحاتها وتوجهاتها لتسهيل عمليات الاستثمار والبنية التحتية بهدف تشجيع الإنتاج أوجت بعدم الاكتراث بتداعيات انخفاض الأسعار على الصناعة ككل.

وتمثلت أبرز الآثار السلبية لازدواجية التوجهات في سياسة الطاقة الأمريكية في التأثير على اقتصاديات شركات استكشاف وإنتاج النفط الصخري، فوفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر أبريل 2025، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 26 إلى 45 دولار/برميل، في حين تحتاج تلك الشركات لحفر بئر جديد مربح إلى سعر يتراوح ما بين 61 إلى 70 دولار/برميل. ومن ثم فإن انخفاض أسعار النفط الخام إلى مستوى 50 دولار للبرميل، سيؤدي عدم جدوى التوسع في أنشطة الحفر والتنقيب، مما سينعكس سلباً على خطط الإنفاق الرأسمالي لتلك الشركات التي أقدمت العديد منها بالفعل على خفض ميزانياتها لعامي 2025 و 2026، وتأجيل تنفيذ المشروعات الكبرى إلى حين اتضاح الرؤية، وقد يشهد إنتاج النفط الأمريكي انخفاضاً يصل إلى حوالي 1 مليون ب/ي أو أكثر خلال ستة أشهر.



من جانب آخر، تسببت السياسات التجارية الأمريكية في زيادة معاناة قطاع النفط الصخري، خاصة تلك المرتبطة بفرض تعريفات جمركية على الواردات من الصلب والألمنيوم التي تعتمد عليها شركات التنقيب بشكل رئيسي في صناعة أنابيب النفط وأغلفة الآبار، حيث أدت إلى ارتفاع الأسعار المحلية بأكثر من 30% خلال فترة شهر واحد فقط، وطالب المصنعون المحليون بزيادة الأسعار، مما ضاعف من أعباء المنتجين. ولم يقتصر تأثير التعريفات الجمركية على التكلفة المباشرة فقط، بل انسحب ذلك أيضاً على سلاسل التوريد بأكملها، حيث أدى ارتفاع تكلفة المواد والمعدات إلى إبطاء عمليات الحفر، ودفع بعض شركات الخدمات إلى تقليص نشاطها أو مراجعة علاقاتها مع الموردين. كما أن انخفاض عدد الحفارات الناتج عن تقليص الأنشطة، أدى إلى تراجع الطلب على الخدمات الفنية، في وقت أصبحت فيه كفاءة عمليات الحفر أعلى بفضل التطور التكنولوجي. وحتى في ظل وجود مخزون سابق تم شراؤه بأسعار أرخص، لن تستطع هذه الشركات تفادي التأثير السلبي طويل المدى للسياسات التجارية الأمريكية غير المتسقة.

وبالتزامن مع هذه التحديات، يواجه قطاع النفط الصخري الأمريكي أيضاً حالة من عدم اليقين بشأن الرؤية المستقبلية لاتجاهات أسعار النفط الخام، وهو ما أثر سلباً على القرارات الاستثمارية طويلة المدى. حيث أصبحت الأسعار الحالية، المتقلبة والمنخفضة، غير قادرة على تحفيز الاستثمار في مشروعات جديدة، ودفعت بعض الشركات إلى خفض إنفاقها الرأسمالي في قطاع النفط الصخري بسبب ضعف الربحية، بما قامت بعض الشركات الأخرى بإعادة توجيه استثماراتها إلى قطاع الغاز – لا سيما مع التوسع في تصديره. وفي الجانب التنظيمي، ظهرت تعقيدات أخرى في العديد من الولايات الأمريكية، وأبرزها في ولاية كاليفورنيا، حيث تسببت البيروقراطية في تعطيل الحصول على التصاريح، رغم اعتمادها على واردات الطاقة. وقد عكست هذه المفارقة فجوة واضحة بين السياسات المحلية واحتياجات السوق، ما أدى إلى زيادة التكاليف وتعقيد البيئة التشغيلية.

لقد ألفت هذه التطورات بظلالها على مناطق الإنتاج الرئيسية للنفط الصخري الأمريكي مثل ولاية داكوتا الشمالية، التي تعتمد بشكل رئيسي على عائدات النفط الصخري. وقد أبدت تلك المناطق قلقاً متزايداً من أن استمرار انخفاض أسعار النفط الخام قد يؤدي إلى فقدان الوظائف وتراجع الإيرادات الضريبية. وبينما تشير بعض المؤشرات إلى إمكانية تحسين أنشطة قطاع النفط الصخري

بشكل جزئي في الربع الثاني 2025، من خلال توجهات الإدارة الأمريكية إلى تخفيف القيود المناخية أو عقد صفقات دولية جديدة في مجال الطاقة، إلا أن الصورة العامة ما تزال غير واضحة، وتفضل معظم شركات النفط الصخري في الوقت الراهن، تبني نهج الإيقاف المؤقت فيما يخص الاستثمارات، إلى حين وضوح اتجاهات السوق. ويظل التحدي الأكبر متمثلاً في تداعيات السياسات التجارية الأمريكية الجديدة، والتي تسببت في انخفاض أسعار النفط الخام بشكل حاد عقب الإعلان عنها في بداية شهر أبريل 2025، مما أدى إلى تراجع عدد حفارات النفط العاملة في الأسبوع المنتهي في 11 أبريل بأكبر وتيرة أسبوعية منذ شهر يونيو 2023 ليصل إلى 481 حفارة.

وتشير بعض التقارير إلى أن التوجهات الحالية في سياسة الطاقة الأمريكية قد تمنح الصين فرصة ذهبية للريادة في قطاع الطاقة العالمي، حيث أن القيود التجارية الأمريكية على واردات المعادن والتكنولوجيا أثرت على سلاسل التوريد الخاصة بصناعة الطاقة الأميركية، مما زاد من تكاليف الإنتاج وقلل من تنافسية الشركات الأميركية في الأسواق العالمية. وفي المقابل، استفادت الصين من هذا الفراغ الاستراتيجي لتعزيز تحالفاتها الدولية، لا سيما في إفريقيا وآسيا، حيث تستثمر بكثافة في مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والمعادن الحرجة، وهو ما قد يعيد رسم خارطة الطاقة العالمية خلال العقود المقبلة. كما أن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من بعض الاتفاقيات البيئية والتجارية أدى إلى تراجع نفوذها الدولي في ملف الطاقة النظيفة، ما أفسح المجال أمام الصين لقيادة الحوار العالمي حول مستقبل الطاقة المستدامة.

ويمكن إيجاز التأثير المتوقع لسياسات الرئيس الأمريكي في ولايته الثانية على أسواق النفط العالمية في الاستنتاجات العامة التالية:

- ✓ يشير "إطلاق طاقة أمريكا - Unleashing American Energy" إلى توجه أمريكي لاستخدام الطاقة كأداة جيوسياسية وتجارية رئيسية في الشؤون العالمية.
- ✓ تعزز سياسات الرئيس الأمريكي في ولايته الثانية حالة عدم اليقين في سوق النفط العالمية وتنتطوي في معظم الأوقات على مفاضلات وأهداف متضاربة.



✓ تصنيف سياسات الرئيس الأمريكي في ولايته الثانية مستوى آخر من عدم اليقين على جانب الطلب (من خلال التأثير على النمو) وعلى جانب العرض (من خلال تأثير العقوبات على مستويات الإنتاج أو تأثير الرسوم الجمركية على تضخم التكاليف).

✓ يمكن أن تؤثر سياسات الرئيس الأمريكي في ولايته الثانية بشكل أكبر على تحولات تدفقات التجارة النفطية.

رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على اقتصادات الدول الأعضاء في أوبك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام من الدول الأعضاء في أوبك خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 131 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 16.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 280 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة إمدادات النفط الخام من دولة ليبيا التي لا يشملها اتفاق مجموعة أوبك+، فضلاً عن تراجع الطلب، كما يوضح الجدول (15) والشكل (16).

الجدول (15)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2024-2025)*

كمية الصادرات (مليون ب/ي)		قيمة الصادرات (مليار دولار)	
2024	الربع الأول	16.469	121.9
	الربع الرابع	16.057	109.3
2025	الربع الأول*	16.189	112.7
التغير عن	الربع الرابع 2024	0.131	3.4
	الربع الأول 2024	(0.280)	(9.2)

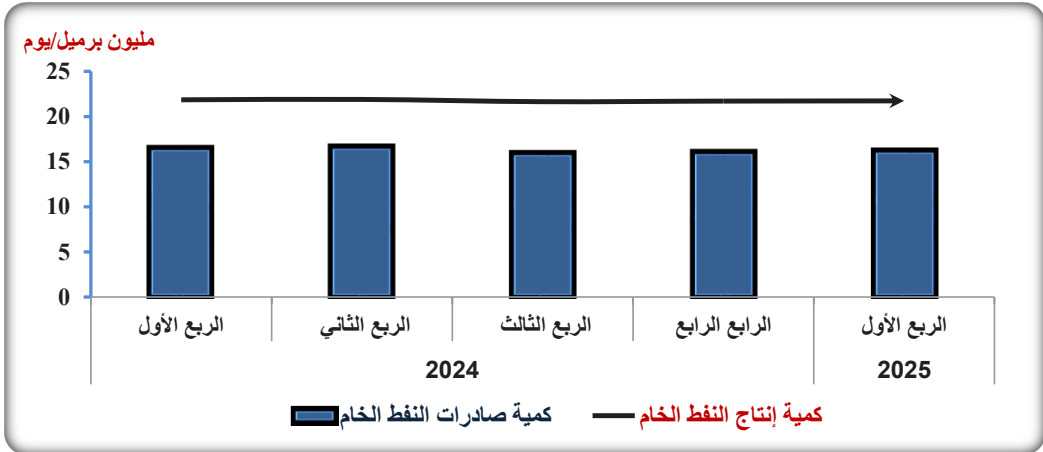
* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الاستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقديرات أولية.

الشكل (16) مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك، (2025-2024)



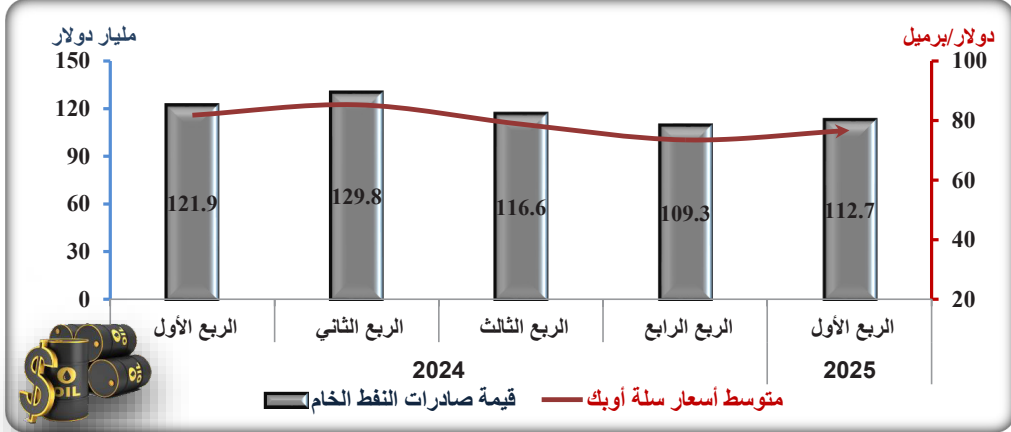
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس الإيجابي لارتفاع متوسط الأسعار الفورية للنفط الخام، وارتفاع كمية الصادرات خلال الربع الأول من عام 2025 على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء خلال نفس الربع. حيث ارتفعت قيمة صادرات النفط الخام بنحو 3.4 مليار دولار، أي بنسبة 3.1% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 112.7 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بحوالي 9.2 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 7.6% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (15) والشكل (17).



الشكل (17) مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبك، (2025-2024)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، تقديرات أولية.

1. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الأول 2025. حيث كان لارتفاع العائدات النفطية تأثيراً إيجابياً على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، ورغم التحديات العالمية المستمرة نتيجة التوترات التجارية العالمية وانتشرت الجغرافي – الاقتصادي وسط استمرار التوترات الجيوسياسية، فقد ظلت اقتصادات الدول الأعضاء ملتزمة بالإصلاحات الاقتصادية، مما ساهم في تباطؤ التضخم وتعزيز الاستثمار وسوق العمل. كما تلقى الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء دعماً من نمو النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي. ويتوقع استمرار تحسن نمو القطاع النفطي على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوبك الأعضاء في مجموعة أوبك+¹⁰ التي أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية في شهري أبريل ونوفمبر 2023، بالعودة التدريجية والمرنة للتعديلات الطوعية البالغة 2.2 مليون ب/ي، اعتباراً من أبريل 2025، وزيادة مستوى الإنتاج في مايو ويونيو 2025 بمقدار 411 ألف ب/ي على أساس شهري، أي ما يعادل ثلاث زيادات شهرية، مما سيكون له إنعكاساً إيجابياً على الإيرادات النفطية التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

¹⁰ تضم مجموعة أوبك+ ستة من الدول الأعضاء في منظمة أوبك وهي: السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر والبحرين.

تجدر الإشارة إلى أن تقرير "أفاق الاقتصاد الأقليمي - الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" الصادر عن صندوق النقد الدولي في بداية شهر مايو 2025، أوضح أن ميزان المخاطر التي تواجه الأفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط لا يزال يميل إلى جانب التطورات السلبية، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية التي يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين بشأن مدة استمرارها ونطاق توسعها، وزيادة حالات عدم اليقين، ولا سيما المرتبطة بالتوترات التجارية العالمية. ومع ذلك، يُتوقع أن يساهم الاتفاق التجاري الأخير بين الولايات المتحدة والصين في دعم استقرار الطلب المحلي والطلب الخارجي ويخفف من الضغوط على الأوضاع المالية والقطاع النفطي في المدى القريب.

خامساً: الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى انخفاض المتوسط السنوي لأسعار خام غرب تكساس إلى نحو 61.8 دولار/برميل في عام 2025، ونحو 55.2 دولار/برميل في عام 2026، وذلك نتيجة التوقعات بزيادة كبيرة في إمدادات النفط الخام العالمية - لا سيما من الدول غير الأعضاء في مجموعة أوبك+ مثل الولايات المتحدة وكندا والبرازيل، إلى جانب استمرار ضعف نمو الطلب العالمي على النفط، متأثراً بعدم اليقين المرتبط بالتوترات التجارية العالمية. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تؤدي تلك العوامل إلى ارتفاع كبير في مخزونات النفط الخام العالمية بدءاً من منتصف عام 2025، وهو ما يضع مزيداً من الضغط الهبوطي على الأسعار.

في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط أسعار النفط (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) سينخفض إلى نحو 66.9 دولار/برميل في عام 2025 ونحو 62.4 دولار/برميل في عام 2026، بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وزيادة المعروض النفطي والتوترات التجارية. وخفضت البنوك العالمية، مثل جي بي مورجان وجولدن مان ساكس ومورغان ستانلي من توقعاتها بشأن أسعار خام برنت في عامي 2025 و 2026، لتتراوح ما بين أدنى مستوى وهو نحو 50 دولار/برميل، وأعلى مستوى وهو 75 دولار/برميل، انعكاساً لنفس الأسباب المشار إليها أعلاه.



2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون في الربع الثاني 2025 بنحو 130 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 53.9 مليون ب/ي. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات في عام 2025 بنسبة 0.8% مقارنة بالعام السابق، ليلبلغ 54 مليون ب/ي، وستكون المحركات الرئيسية لهذا الارتفاع هي كل من الولايات المتحدة والبرازيل وكندا والأرجنتين، مع توقع انخفاض الإمدادات من أنغولا.

أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فتشير إلى أن نمو الإنتاج من خارج مجموعة أوبك+ سيبطل ملحوظاً في عام 2025، حيث يُتوقع أن يرتفع بنحو 1.2 مليون برميل/يوم، وستكون المحركات الرئيسية لنمو الإمدادات النفطية العالمية هي الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والبرازيل، وغيانا. وعلى الرغم من النمو المتوقع، إلا أن استمرار الزخم الإنتاجي قد يواجه تحديات مثل القيود اللوجستية على قدرات الاستخراج، أو تأخر تنفيذ بعض المشروعات الجديدة، أو حدوث تغيرات في سياسات الاستثمار، مما قد يؤثر على مستويات النمو في عام 2026. وفي هذا السياق، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يتباطأ نمو إنتاج النفط الخام الأمريكي في عام 2026، حيث يتوقع تراجع عدد منصات الحفر النشطة نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام، مما سيؤدي إلى تجاوز انخفاض الإنتاج الطبيعي من الآبار القديمة لمعدلات الإنتاج الجديدة. وبشكل عام، يُتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية مستوى قياسي جديد يبلغ 13.4 مليون ب/ي في عام 2025، على أن يرتفع قليلاً إلى 13.5 مليون ب/ي في عام 2026.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2025 بحوالي 120 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 104.3 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وسيكون الداعم الرئيسي لهذا الارتفاع هو كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا. في حين يتوقع انخفاض الطلب في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – لا سيما في الصين.

وبشكل عام، تشير توقعات منظمة أوبك إلى نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2025، بمعدل 1.3% مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2024، ويصل إلى مستوى قياسي جديد يبلغ نحو

105 مليون ب/ي. حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 0.23% فقط ليصل إلى نحو 45.8 مليون برميل/يوم، كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 1.2% ليصل إلى 59.2 مليون برميل/يوم – مع استحواذ الدول الآسيوية – بما في ذلك الصين والهند – على الجزء الأكبر من النمو المتوقع. وسيكون نمو الطلب العالمي على النفط مدفوعاً بشكل رئيسي بالطلب القوي على السفر الجوي وتزايد حركة النقل البري، بما في ذلك النقل بالشاحنات، بالإضافة إلى انتعاش الأنشطة الصناعية والزراعية والبناء في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعلى نحو مماثل، من المتوقع أن تساهم الإضافات في الطاقة الإنتاجية وهوامش البتروكيماويات في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – لا سيما في الصين والشرق الأوسط – في نمو الطلب على النفط.

أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد أشارت إلى أن الطلب العالمي على النفط لا يزال ينمو بمعدل أقل مقارنة بالعقد السابق لجائحة فيروس كورونا (2010-2019). ومن المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي 1 مليون برميل/يوم في عام 2025، وحوالي 0.9 مليون برميل/يوم في عام 2026، وهو أقل من التوقعات السابقة. ويعزى هذا التباطؤ في النمو إلى حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية العالمية واثارها المحتملة على النمو الاقتصادي. وستبقى الدول الآسيوية غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المحرك الرئيسي لنمو الطلب العالمي على النفط، بالإضافة إلى الأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، المدفوعة بزيادة الطلب على الوقود لأغراض النقل والتوسع الصناعي.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: المخاوف بشأن إمكانية تصاعد التوترات التجارية العالمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، فضلاً عن استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، رغم تراجع وتيرة تصاعدها. وعلى الرغم من ذلك، يُتوقع أن يساهم الاتفاق التجاري الأخير بين الولايات المتحدة والصين بشأن خفض الرسوم الجمركية المتبادلة بينهما في الحد من حالة عدم اليقين. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى استمرار الجهد المستمر والدؤوب الذي تبذله مجموعة أوبك+، ومن ضمنها ست من الدول الأعضاء في منظمة أوابك، بهدف تعزيز الإجراءات الاحترازية الهادفة لتحقيق توازن واستقرار السوق النفطية العالمية.



سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثاني 2025

1- قرارات دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون

- ✓ قرار دول أوبك+ الثماني (السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان) خلال الاجتماع الذي عُقد في الثالث من أبريل 2025، بزيادة مستوى الإنتاج في شهر مايو 2025 بمقدار 411 ألف ب/ي.
- ✓ تقديم دول أوبك+ الثماني خطط محدثة لتعويض الزيادة في الإنتاج، بإجراء تخفيضات يبلغ إجماليها حوالي 4.6 مليون ب/ي خلال الفترة (أبريل 2025 – يونيو 2026).
- ✓ قرار دول أوبك+ الثماني خلال الاجتماع الذي عُقد في الثالث من مايو 2025، بزيادة مستوى الإنتاج في شهر يونيو 2025 بمقدار 411 ألف ب/ي.

2- التوترات التجارية وانعكاساتها على آفاق الاقتصاد العالمي والطلب على النفط

- ✓ إعلان الولايات المتحدة الأمريكية فرض مزيد من الرسوم الجمركية على شركائها التجاريين - هي الأعلى منذ أكثر من قرن، وتساعد التوترات التجارية مع الصين، قبل التوصل إلى اتفاق تجاري مؤقت بشأن خفض الرسوم الجمركية المتبادلة بينهما.
- ✓ خفض منظمات ووكالات الطاقة الدولية لتوقعاتها بشأن نمو الطلب العالمي على النفط خلال عامي 2025 و2026، بسبب الرسوم الجمركية التي أحدثت اضطراب في التجارة العالمية.

3- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على آفاق الإمدادات النفطية

- ✓ المؤشرات على إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بشأن البرنامج النووي الإيراني، رغم فرض عقوبات أمريكية جديدة للحد من صادرات النفط الإيرانية، والتعهد بفرض عقوبات ثانوية على أي دولة أو شركة تشتري النفط الإيراني.
- ✓ الآمال بشأن التوصل إلى اتفاق لإنهاء الأزمة الروسية الأوكرانية المستمرة منذ عام 2022.

4- الانقطاعات غير المخطط لها في الإمدادات

- ✓ إصدار الشركة المشغلة لنظام خط أنابيب Keystone النفطي في كندا والولايات المتحدة إشعاراً بالقوة القاهرة، على خلفية وقع حدوث تسرب نفطي في ولاية داكوتا الشمالية.
- ✓ إغلاق روسيا اثنين من مراسي محطة البحر الأسود التي تصدر النفط من كازاخستان، وتعليق رسو ناقلات الشحن في ميناء نوفوروسيسك الواقع على البحر الأسود





منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)